

الحركة التعاقدية

جمال البنا

الحركة النعاهدية

كُتبت النعاهدية في الستينات باعتبارها الفصل السادس من كتاب كبير عن تاريخ الحركة النقابية في بريطانيا، في هذه الفترة، كنت شبه متفرغ للرجوع إلى الأصول العديدة التي كُتبت بالإنجليزية عن هذا الموضوع.

وإنه لمن المؤسف إنني لم أعن بتجميع المادة الغزيرة التي كنت أكتبها في مسودات، وكانت النتيجة إنني بعد أن هاجمتني المشاغل، وضاق الوقت عجزت عن لم شمل هذه المسودات لتكون كتاباً، ومن حسن الحظ إنني عنيت عناية خاصة بالفصل السادس من الكتاب وهو عن الحركة النعاهدية أو الـ Chartism فكتبته وبيضته لاحتمال الإفادة به مستقبلاً، وهكذا حفظ هذا الفصل.

وأعترف إنني الآن لا أجد الوقت ولا الصبر لتحقيقه أو للعودة إلى المراجع التي كانت تحت يدي في الستينات والتي قرأتها مثنى وثلاث، فأبقيت كل شيء كما وجدته.

إن الحركة الميثاقية تبرز لنا كيف أن الحركة النقابية البريطانية كانت هي الأولى التي عدلت في نظام الانتخاب والترشيح، وأن ما نادى سنة ١٨٤٨م تحقق، وكان آخر مطلب من المطالب الستة تحقيقاً هو منح النواب مكافآت وتم هذا سنة ١٩١٣م عندما انتخب العمال نواباً وتعين منحهم أجوراً وكان المطلب الوحيد الذي يتحقق هو أن تكون الانتخابات سنوية.

وأعتقد أن معظم أساتذة القانون الدستوري ليس لديهم فكرة عن هذه التجربة الفذة التي قام بها العمال في وقت مبكر، ودون أن تنتشر بينهم الثقافة والمعرفة، إن خبرتهم وإيمانهم كانا أهدى سبيلاً من المبادئ النظرية التي وضعها بعد ذلك فقهاء الدستور.

وهي صفحة جديرة بالمعرفة ويحق لعمال بريطانيا الفخر بها، كما تقدم مثلاً لبقية الحركات العمالية عن دورها القومي.

أما الكتاب الأصلي عن تاريخ الحركة النقابية في بريطانيا فظل مدشوتاً في مسودات غير مرقمة، ومن ثم فليس من المستبعد أن يكون قد ضاع بعضها، ويعسر على الآن مراجعتها، فليس لدي الوقت أو الصبر، والمفارقة أن من قد يكون لديه الوقت لا يكون لديه الخبرة بالموضوع، وهكذا فيغلب أن هذه المسودات لن تظهر إلى الوجود، شأنها شأن كثير من المسودات التي تركها مشاهير الكتاب، ولم تظهر حتى الآن.

الحركة التعاهدية

هوت « الأوبنية » من عليائها، وانطوت صفحة الاتحاد الأعظم في عامه الأول، بعد أن تعلقت به الآمال الجسام^(١)، وخذع العمال في معركة الإصلاح الانتخابي، وعادوا منها بصفقة المغبون، وانطفأت الأنوار، وسكنت سكون المقابر التي طالما توهجت فيها الأضواء، وتعالق فيها الصجات وأدفاؤها الحماسة، والعقيدة، والآمل المنشود.

ولم يكن من الطبيعي أن يظل المسرح خواءً، كانت الحركة العمالية المشتتة، التائهة، تتلمس الهداية والقيادة والعقيدة التي تملأ فراغ نفوسها، كانت تنشد العزاء عن فشلها في الأوبنية في عقيدة أخرى تثبت إنسانيتها التي جردها الحكام واصحاب الأعمال، ولم يكن التنظيم النقابي وقتئذ شعبيًا، بحيث يطوق تلك الكتل، ويقدم إليها فكرة مقنعة تملأ نفوسها المتعطشة، وتمسح جراحها المثخنة، كما لم تتحسن الأحوال الاقتصادية بحيث تدع للعمال فتانًا يتبلغون به، ويتعزّن عن الأحلام الوردية للسيطرة على الجهاز الاقتصادي والسياسي، بل زادت الأحوال سوءًا على سوء، وجد عامل جديد أعاد ثورة العمال جذعة وألهب الشعور ووجه الكفاح العمالي وجهة جديدة.

قانون الفقير حتى ١٨٣٤ م :

ذلك العامل الجديد هو تعديل قانون الفقير الذي ما أن تقلدت حكومة الهوديج^(٢) أزمة الحكم في ظل الإصلاح الانتخابي الجديد حتى انكبت على وضعه.

وقد كان المجتمع الإنجليزي من أقدم العصور يرى على نفسه التزامًا نحو الفقراء، وفي القرون الوسطى كانت الطوائف، وإدارة التفاتيش والدوائر Manor، والكنيسة بمستشفياتها وأديارها هي الهيئات التي تعني بالفقراء وتقدم إليهم المساعدات المختلفة، ولما وليت اليزابيث الحكم جمعت شتات الأوضاع والقوانين المتعلقة بذلك وأعدت صياغتها في قانونها الشهير عام ١٦٠١م الذي ظل لقرابة قرنين ملاذ الفقراء، وتعود الفقراء أن ينظروا إلى إعانتهم الأسبوعية كحق مشروع لا كإحسان أو إعانة، وكان القانون على تعميماته الكثيرة يضع تفرقة قيمة بين القادرين على العمل ولا يجدونه، والعاجزين عنه للمرض أو الشيخوخة، فبالنسبة للأول حاول القانون أن يوفر لهم العمل، وإن لم يكن من السهل دائمًا تحقيق ذلك، فبدأت صورة أولية لدور العمل وبذلت المحاولات لإلحاقهم بها أو تشغيلهم في بعض الأعمال العمومية، كما فرض العقاب على الذين يرفضون ذلك، مع مقدرتهم على العمل، أما بالنسبة للعاجزين فإنه كفل لهم إعانة مناسبة.

(١) نسبة إلى روبرت أوين الذي قاد الحركة النقابية البريطانية في ثلاثينات القرن التاسع عشر، وألف أكبر اتحاد عمالي عرف وقتئذ، وقد هاجمته الحكومة بضراوة وسلطت عليه قانون "القسم يمينا غير مشروع" الذي صدر عندما أضرب الأسطول البريطاني (انظر بحيت "عندما أضرب الأسطول البريطاني في الجزء الأول من كتاب المختار من البحث والمقالات"، فحل الاتحاد وتشتت وعوقب بعض أعضائه بالنفي،

(٢) حركة الأسبيجة يقصد بها ما عمد إليه كبار ملاك الأراضي من تحويل أرضهم من أرض زراعية إلى مراعي يمكن نسيبها وذلك بالنسبة لازدياد الطلب على الصوف مع ازدهار صناعة الأنسجة الصوفية مع ظهور أولى صور الميكنة فيها، وكان هذا يؤدي إلى توفير الفلاحين وطردهم من الأرض.

ولكن كان هناك عوامل عديدة من شأنها أن تزيد في عدد الفقراء، مثل تحلل الطوائف والهيئات التي كانت تساعد في إعالة الفقراء، وانتشار حركة الأسيجة^(١) التي بلغت دورتها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وجعلت من الكثيرين من الملاك الريفيين عمالاً زراعيين يطلبون العمل فلا يجدونه^(٢)، واصطحبت حركة التحرير وعتق الأفتان ورقيق الأرض، كما لاحظ الأستاذ تويني ظاهرة عدم استقرار هؤلاء المحررين بعد أن فقدوا إعالة سادتهم لهم، فكان ذلك نوعاً من الفصل الجماعي اضطر إلى البحث عن العمل، والاعتماد^(٣) على أنفسهم، من أجل هذا تعرض القانون إلى سلسلة من التغييرات البطيئة التي كانت تدور مع دوران الأحوال بحيث تتلاءم معها، ففي سنة ١٦٦٢م سن "قانون الإقامة" Act of settlement الذي أعاد الطبقة إلى مستوى الأفتان نتيجة استقرار كل الفقراء في أبرشياتهم حتى وإن لم يطلبوا الإعانة، فحال ذلك دون أن يحاول العامل الفقير تحسين حاله بهجرته إلى بلد يتبع أبرشية أخرى.

وفي سنة ١٦٩١م أخذت إدارة القانون من الأبرشيات ووضعت في أيدي قضاة الصلح، كما سن في سنة ١٧٢٢م قانون يسمح للأبرشيات بأن تتجمع في اتحادات لتبني دوراً للعمل تستقبل المعوزين، وقضت بحرمان كل فقير لا يقبل الاستقرار في هذه الدور من الإعانة وهو ما سموه Workhouse Test "شرط دار العمل"، وبهذا الشرط أصبحت الإعانة داخلية Indoor.

على أن عاملاً جديداً قلب الأمور، وغير الأوضاع، ذلك هو ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً، وكان الحل الذي يجب الالتجاء إليه طبقاً للنظام القديم هو أن يأمر القضاة الذين وكل إليهم تحديد الأجور سنة بعد أخرى بما يتناسب مع الأسعار، بزيادة الأجور بحيث تساير الأسعار، ولكن هذا النظام كان يهرم ويشيخ بقدر ظهور طلائع العهد الجديد حتى «نسى نفسه ونسأه المجتمع»، إلا العمال الذين كانوا ضحية العهد الجديد كما رأينا، وعلت طبقات من الغبار بحيث لم يعد القضاة يجلسون لتحديد الأجور، وفي سنة ١٧٩٥م نشر نبأ اجتماع للقضاة في سنة ١٧٢٥م كإحدى الطرائف التاريخية! وكانت هناك اجتماعات للقضاة في شروبشير Shropshire سنة ١٧٣٩م، ولكننا لا نعلم عنها شيئاً^(٤)، وكانت أن تازمت الحالة وتطلبت حلاً، وقد تم ذلك بقانون جلبرت سنة ١٧٨٢م الذي ألغى شرط دار العمل، وافترض إيجاد العمل للعامل في الأبرشية التي يتبعها، وأن يكمل أجره من قانون الفقير، وكانت هذه الفكرة مقدمة لما حدث بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً، فقد اجتمع سنة ١٧٩٥م بعض قضاة الجلسات السريعة Quarter sessions لبركشير وأعلنوا في سبينهاملاند Speenhamland، وأعلنوا أنه «لما كانت حالة الفقراء تستدعي مزيداً من المساعدة، وأن تحديد الأجور أصبح عقيماً بالنسبة للتقلبات العتيقة للأسعار، فإنهم يرون تقرير أجور «علاوة» العمل الفقراء وتحدد على أساس ثمن الخبز وحجم العائلة، وما لبث هذا القرار أن انتشر عبر البلاد حتى استحق اللقب الذي أضفى عليه القانون البرلماني لسبينهاملاند.

آثار تعديلات جلبرت وسبينهاملاند :

وقد كان يظن أن تعديل جلبرت وسبينهاملاند سيرضيان الفقراء ويغضبان الأغنياء، ولكن الواقع أنهما أغضبا الفقراء والأغنياء ما، وأجمعت وجهتا نظر الطائفتين على أن أثر التعديلين كان سيئاً، وهو دليل على أن

(١) الهويج حزب سياسي يمثل الطبقات الصاعدة ويقابله حزب "الثوري" الذي يمثل الأرستقراطية.

(٢) فيما بين عام ١٧٠٠ و ١٧٦٠م سُيج لثلاثمائة ألف أكر، وفيما بين عام ١٧٦١ و ١٨٠٠م حوالي ٢ مليون أكر، وخلال الخمسين سنة الأولى من القرن التاسع عشر حوالي ٢ مليون آخرين.

(٣) الانقلاب الصناعي، ص ٧٦ (تويني).

(٤) معالم التاريخ الاقتصادي، ص ٢٧٤.

الإعانة، في كل صورها، ليست علاجًا، وأنه إذا أريد العلاج، فلا بد من دراسة المشكلة الدراسة الدقيقة ومعرفة أصل الداء، ومعالجته نفسه، لا تركه، ومحاولة تلطيف آثاره.

أما الأغنياء فقد رأوا أن تعديل جيلبرت الذي قضي باستبعاد شرط دار العمل جعل الإعانة تمنح للعامل والعاقل على حد سواء، وأصبح العامل يجد غضاضة في أن يكذب ويشقى ثم لا يظفر بأكثر مما يظفر به العاقل أو الكسول الذي كان يضمن مهما كان كسله تكلمة أجرة، كما أن تعديل سبينهاملاند بمراعاته عدد أفراد الأسرة محى معنى المسؤولية من الزواج والإنجاب، بل وجعل ذلك مرغوبًا فيه لأنه يزيد العلاوة، وأوجد مفارقة هي أن الفقراء وحدهم هم الذين يستطيعون الزواج وإنجاب الأطفال دون مشقة أو خوف.

وأهم من هذا كله، من وجهة نظر الأغنياء التي نحن بصدها أنه قد أدى إلى ارتفاع ميزانية القانون ارتفاعًا جنونيًا بلغ ٨٠١ ٧٠٨٧٠ سنة ١٨١٧م لسكان عددهم ١١ مليوناً^(١)، وأصبح عبئًا ثقيلاً على الملاك حتى فكروا في اعتزال الزراعة، وفي شولسبري Cloesbury من أعمال بكنجهامشير Buckinghamshire ارتفع المطلوب للقانون من ١٠١١ (عشرة جنيهات وإحدى عشر شلنًا) سنة ١٨٠١م إلى ٣٦٧ جنيهًا سنة ١٨٣٢، «وفي هذه المرحلة عرضت الأرض على الفقراء ولكنهم رفضوها مفضلين أن تزرع لحسابهم!!»^(٢)، وكانت هذه حالة استثنائية بالطبع، ولكن الاستمرار في تنفيذ القانون كان كفيلاً بمد هذه الحالة الفريدة إلى بلاد عديدة.

وخير ما يمثل رأي الطبقة الحاكمة في قانون الفقير هو ما جاء بتقرير لجنة القوميسيرين الذين أوكل إليهم دراسته، ونشر سنة ١٨٣٤م وجاء به أن هذا القانون «عدوان على الصناعة، مشجع للزواج التعس، باعث على زيادة السكان، وعامل يضاد آثار زيادة السكان على الأجور ووسيلة لتثبيط الأمين النشط وحماية الكسول الشرير، ومعوق - بصفة منهجية - لتراكم رؤوس الأموال، وبعثرة ما تراكم منها بالفعل، وفضلاً عن هذا يقرر علاوة للأطفال غير الشرعيين»^(٣).

هذه هي بعض أسباب عدم رضا الفقراء أنفسهم، فقد علمنا أن ارتفاع الأسعار كان أبرز سبب لظهور فكرة استكمال الأجور، ولكن كان هناك إلى جانب ارتفاع الأسعار كل سوءات العهد الجديد التي كانت قد عاثت فسادًا في المدن وبدأت آثارها السيئة تصل إلى الريف، فتقطعت الوشائج القديمة التي كانت تربط بين الأغنياء والفقراء، العامل وصاحب العمل، وبدأ "المزارع Farmer ينظر إلى العامل نظرته إلى حيوان أعجم يأكل كسرتة كالكلب، ويضرب بسوط الخيل، وتستخدم زوجة المزارع زوجة العامل بالطريقة نفسها التي يستخدم بها الزوج، ثم بدأت الآلات الزراعية في شكل بدائي في الظهور، في الوقت الذي كادت منافسة الآلات الصناعية

(١) ويمكن ملاحظة وتتبع ارتفاع ميزانية القانون من الجدول التالي :

السنة	السكان	ميزانية القانون	المعدل على كل فرد من السكان بنس شلن
١٧٦٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٧ ٣
١٧٨٤	٨,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	- ٥
١٨٠٣	٩,٢١٦,٠٠٠	٤,٠٧٧,٠٠٠	١١ ٨
١٨١٨	١١,٨٧٦,٠٠٠	٧,٣٧٠,٠٠٠	٣ ١٣

الانقلاب الصناعي - لتوينبي، ص ٧٤.

(٢) معالم التاريخ الاقتصادي، ص ٢٧٤.

(٣) عن ظروف الطبقة العاملة - أنجلر، ص ٣٢١.

تخفض أجور الصناعات اليدوية التي لاذت بالريف وتمسكت بحريتها مثل النسيج اليدوي والشرابات والدانتيل إلى ما تحت مستوى المجاعة^(١)، وعندما ظهرت بوادر البطالة في القرى لم تقم فيها، كما قامت في المدن المصانع لتستوعب، ولو قدرًا من هؤلاء، ولم يأبه المزارعون لذلك، لأنهم يعملون أن عملهم أو تبطلوا يمكن أن يلودوا بقانون الفقير وإعانتة.

وليس من العسير أن ندرك أن المعدلات التي افترض قضاة بركشير في سبينهاملاند أنها ستكون متناسبة مع الأسعار لم تحقق أبدًا هذا الافتراض، فقد كان ارتفاع الأسعار في بدايته، وجاءت بعد ذلك الحروب النابولونية التي رفعت الأسعار أكثر.. وأكثر، وتلى الحرب الكساد والانكماش، فانحطت الإعانة التي حسد عليها المعوزين إلى أقل من مستوى الكفاف، فضلاً عن أن الأغنياء النهمة طالبوا بتخفيضها فخفضت وعين ملاحظون جعلوا مهمم التنغيص عليهم وتعويق وصول الإعانات على ضآلتها وتضع في سبيل المنتفعين به كل العقبات والمضابقات التي تلحق عادة بالخدمات المجانية، فضلاً عن الإعانات الصريحة بحيث لم يعد الفقير يعتمد عليه إلا عند أشد أنواع الاضطراب، وقد وضع مشاعر حالة الفقراء النائب الراديكالي أ. ج. ويكفيلد E. G. Wakefield التي تحدثت سنة ١٨٣٠م في مجلس العموم فقال «إن عاملاً زراعياً.. ورجلاً معوزاً هما لفظان لمدلول واحد، فقد كان أبوه معوزاً، ولم يجد في ثدي أمه غذاءً، ومنذ طفولته لا يجد سوى غذاءً سيئاً وضيئلاً بحيث لا يشبع جوعاً يعذبه طيلة الوقت الذي لا ينام فيه، وهو نصف عار، وليس لديه من تدفئة سوى تلك التي يطهي عليها طعامه الرديء، وهو متزوج، ولكنه لا يعرف شيئاً عن مسرات الزواج والأبوة وأطفاله وزوجته، وهم على ما هم عليه من الجوع والعري ضعاف، أنانيون، مزعجون، فهو يكره منظرهم، ولا يدخل منزله إلا لأن فيه دفناً أفضل - ولو قليلاً - من من العراء حيث المطر والريح، وعليه أن يعيل هذه الأسرة دون أن يعلم كيف يستطيع ذلك، ومن هنا تأتي الشحاذة والتحايل، بحيث تنتهي بأن تكون مهنته، ومع ذلك فليس لديه من الهمة ما يجعل العناصر النشيطة من طبقتة لوصفاً ومهريين، فهو يختلس عندما تحين الفرصة، ويعلم أطفاله أن يكذبوا ويسرقوا، وتبرر ضعته ومهانتة أمام جيرانه الأغنياء، إن هؤلاء يعاملونه بخشونه وشك، ومن هنا فهو يخافهم ويبغضهم، ولكنه لا يسيئهم بعنف، فقد حرم شيئاً فشيئاً حتى فقد قوة اليأس، وأخيراً ينتهي إلى أحد دور العمل، حيث يلفظ أنفاسه الأخيرة دون ذكرى واحدة سعيدة، ويخلي مكاناً لتعس آخر ليعيش ويموت، كما عاش ومات"^(٢).

إن هذا الوصف الدقيق الحقيقي لم يخطئ إلا في نقطة واحدة تلك هي أنه صور حالة الأفراد دون الجماعات، فهياً الأذهان لكي تعتقد - خطأ - إن ما ينطبق على الفرد ينطبق على المجموعة بأسرها، إذ الواقع أن المجموعة تستمد من تجمعها حياة جديدة مختلفة عن انعكاسات الأفراد، فقد يستسلم الأفراد، ولكن الجماعات تنساق إلى صنوف من العمل، قد تكون حكيمة طويلة راسخة، كما في «الدعوات»، وقد تكون سريعة طائشة طارئة، كما في «القومات»، كقومة اللوديت^(٣) وغيرها، وقد كان تجاوب المجموعة الريفية أمام هذا الوضع

(١) سأل كوبر وهو أحد زعماء التعاهدية خلال نظراته بناحية ليسيتسر عن الأجور فيها فأخبروه أربعة ثلثات وست بنسات، فظن أن هذا هو الأجر اليومي وأخذ يحسب كم يكون في الأسبوع، وقد فجع بالحقيقة الرهيبية، وهي أن هذه الأجر هو أجر الأسبوع.

(٢) ظروف الطبقة العاملة، أنجلز، ص ٢٩٨.

(٣) حركة عمالية استهدفت تحطيم آلات النسيج الميكانيكية التي شردت عمال النسيج اليدوي، نسبة إلى زعيمها وهو عامل يدعى "تود" وقد قاومت الحكومة الحركة بشدة وأعدمت بعض زعمائها بما فيهم لود.

المجحف الظالم، قومة تشبة قومة اللوديت في كثير من ملامحها، وأستعير لها بطل مجهول هو الكابتن سوينج Captain Swing، كما أستعير الملك لود King Lode للحركة اللودية، وعمد الفلاحون في هذه الحركات إلى حرق المحاصيل وتحطيم آلات الحصاد وإرهاب العمال الإيرلنديين الذين حاول المزارعون استقدامهم، وهاجموا ملاحظي قانون الفقر المكروهين، وألقوا بواحد أو اثنين إلى البرك واستطاعوا بإرهاب المزارعين الحصول على أجور أعلى، ورفضوا دفع «العشور» Title التي كانت تجبيها الكنيسة أو أرغموا المحصلين على الرضا ببعض النسبة فحسب، وقتعوا بسلب بعض بيوت كبار الملاك.

حدث ذلك في غضون المدة من ١٨٣٠م حتى ١٨٣٤م، وقد تسامحت وزارة التوري التي كانت في الحكم حتى نوفمبر من عام ١٨٣٩، ولكن ما أن تولت وزارة الهويج التي توقع الشعب من ورائها خيراً كثيراً حتى شمرت عن ساعد الجد، وأظهرت أنها أسوأ من التوري ولبس لورد ملبورن الخليع العذار جلدة النمر، وأقدم على ما لم يقدم عليه الدوق الحديدي ولينجتن الذي كان رئيس الوزارة السابقة، فأرسل المنشورات إلى الحكمدارية والمحافظين وقضاة الصلح بالقبض على الأمور بقبضة من حديد، فقبض على تسعمائة في شهر ديسمبر، وانقلب القضاة الذين كانوا قد برأوا ثمانية من العمال من تهمة تحطيم الآلات في أكتوبر، فقررنا محاكمتهم أمام الجلسات الجنائية، ولكي يتفادوا الانتظار حتى ميعاد الجلسات نيحت قوميسيرية خاصة Special Commission سلطات محاكمتهم، وقبل نهاية ديسمبر بدأت إصدار أحكام الإعدام - التي كانت في العادة تخفف - وعلى كل فقد أعدم بالفعل ثلاثة^(١)، كان من بينهم هنري كوك من ميشيلديفير Michelever، وهو فتى في التاسعة عشرة من عمره كل تهمة أنه ضرب المالي بنجهام بارنج Bingham Baring بعصا، وأفسد قبعته.

وهكذا كتبت الحكومة آخر «ثورات العمل»، وأثار هذا القمع الوتحي نائرة الشعب وسجن الصحفي الراديكالي ريتشارد كارليل وحاولت محاكمة كويت الذي دافع عن نفسه دفاعاً مجيداً بحيث اعتبرت محاكمته إدانة للحكومة، فلما اختلف المحلفون أسرعت الحكومة وأسقطت الدعوى.

قانون الفقير الجديد :

وفي فبراير سنة ١٨٣٢م عينت الوزارة قوميسيرية ملكية للنظر في «إدارة وتنفيذ قوانين الفقير»، وضمت اللجنة أساقفة، وقانونيين، واقتصاديين، وسياسيين، كانت دراسة اللجنة دقيقة وشاملة، وبعد عامين أصدرت تقريرها، وأسرعت الحكومة لتنفيذ توصياته، ففي ١٧ أبريل أعد لورد الثورب Lord Althorp لائحة اختارت المراحل المختلفة بسرعة، وفي ١٣ أغسطس، قرأت القراءة الثالثة في مجلس اللوردات، وبذلك لم يتطلب الأمر - رغم أزمة وزارية أوقفت المناقشة لأسبوعين - سوى أربعة أشهر لإقرار ما اعتبر «أعظم مآثر الهويج منذ توليهم السلطة»، و «القانون الإصلاحي الحقيقي»، كما ذكر أحد المعقبين^(٢).

ولكي نفهم الروح التي أملت هذا التقرير يجب أن نعرف أن الوزارة التي قررتها كانت تمثل عودة الهويج إلى الحكم منذ خمسين عاماً وفي خلال هذه الخمسين عاماً تميزت قسماات الحزب وأصبح ممثل الطبقة الوسطى الجديدة، بدمائها الفائرة ونشاطها العارم وطموحها وتطلعوا إلى المستقبل، فكانت في حقيقتها وزارة طبقية بمعنى الكلمة تستهدف أولاً وآخرًا إفساح المجال للراسمالية الناهضة، والطبقة الوسطى، وعندما أرادت الإصلاح

(١) انتصار الإصلاح، إيلي هاليفي، ص ١٥، وفي "تاريخ قصير للحركة العاملة البريطانية" إن الذين شنقوا تسعة.

(٢) انتصار الإصلاح، ص ١٥.

البرلماني رسمته بحيث يتيح لهذه الطبقة، ولهذه الطبقة وحدها، المشاركة في الحكم، وكانت ميزته في عيون كثير من الواضعين والمؤيدين له إنه «دعوة للطبقة الوسطى لتأخذ بنصيبتها في حراسة الملكية»^(١).

وقد رأينا عند إشارتنا إلى آدم سميث ومالتوس كيف استغل أصحاب الأعمال فكريتهما، وعندما وضعت اللجنة تقريرها كان مستشارها الاقتصادي هو «ناساو سنيور»^(٢)، أحد العلماء المدرسين للاقتصاد الرأسمالي، وأحد المبشرين بنظرية «بند الأجور» التي سنشير إليها في حينها والتي تبدأ بخطأ كبير، هو أن بند الأجور يحدد قبل العمل، وكان مستشارها الاجتماعي هو بنتام الذي مثل تلاميذه أكبر كتلة من بين أعضائها، وبنتام هو صاحب المدرسة النفعية والشعار المشهور «أكبر نفع لأكبر عدد»، وهو شعار جميل، ولكنه خادع، فهو يبيع بفكرة النفع فكرة المساواة، ولا يتقبله إلا فرد يطرح أو لا يؤيد من أعماق نفسه بفكرة المساواة؛ لأن أكبر عدد أقل قطعاً من كل «العدد»، وسيظل في النهاية عدد لا ينالهم من خير النفعيين «الكثير» شيء، والنفعية بعد ليست إلا المظهر الاجتماعي للرأسمالية الاقتصادية، وقد كان أبرز شيء فيهم تمسكهم بالحرية التي رأينا بعض الولايات التي أصابت العمال باسمها، وفي الوقت الذي كان بتام يصلح القانون الجنائي، كان يضع تصميمات سجن لا يفلت المسجون فيه من رقابة سجنائه.

على أن الأثر المباشر على اللجنة كان يعود إلى مالتس؛ لأنه هو الذي عالج هذه المشكلة الاجتماعية من ناحيتها الاقتصادية بطريقة ظنت وقتئذ أنها علمية، وكان من رأي مالتس «إن الفاقة هي دواء الطبيعة للفقراء، وأن كل المساعدات وضروب الإحسان.. الخ، ليست فحسب لا تفيد، بل هي ضارة لأنها تقصد عمل الطبيعة ودوائها»، «وتشجع الفقراء على التكاثر والتواكل»، وكان أمام اللجنة مثل حي في قانون الفقير القديم، فالعلاج إذن، في هذه الحالة الفريدة هو أن لا يقدم علاج، وأن يترك الفقير يتلقى جزاءه من الطبيعة: من الجوع، ومن المرض، ومن العري، ومن الأمطار المنهمرة، والرياح العاصفة، والأجواء القارصة، فإذا قضت هذه العوامل أولاً بأول على «زيادة العدد» انتهى المشكل! وعلى هذا تجري الوسائل لإصلاح قانون الفقير، هي إلغاؤه كلية! وقد كان هذا رأي ناسا وسنيور وبرديهام وهاريت مارتينو.

ولكن اللجنة دعيت لإصلاح القانون لا لإلغائه، ولم يكن إلغاؤه ممكناً من الناحية السياسية والعملية، وإذن فلتضع اللجنة أضييق الحدود وأقصى الشروط.

وهكذا أوضحت اللجنة للسلطات المحلية أن عليها أن تقلع عن فكرة أجر قياسي، وأن تعلم أن الإعانة ليست علاجاً للفاقة، ولكنها تفريج لضيق وقتي، ورسمت المبادئ الثلاثة التي نهض عليها القانون الجديد، وهي: أولاً: أن لا تمنح أية إعانة خارجية، وأن تقتصر الإعانة على الذين يعملون في دور العمل.

ثانياً: يجب أن تكون الحياة في دور العمل أقصى وطأة من ناحية الأكل والعمل والمعاملة من الحياة التي يمكن أن يحيها العامل العادي حتى يعمل العمال على تجنب الإقبال عليها ما أمكنهم ذلك.

ثالثاً: يجب الفصل بين الرجال والنساء حتى يحال بينهم وبين التناسل، إذ ماداموا قد رضوا بدخول دور العمل، فإنهم أعلنوا عجزهم عن الكسب، ولا يكون من حقهم أن يوجدوا أفواهاً تطلب الطعام وتكون عبئاً على المجتمع! أما الأطفال الموجودون فلا يمنحون إعانات ما لم تدخل أمهاتهم دور العمل.

(١) عمال المدن، ص ٢١٧.

(٢) انتصار الإصلاح، ص ١٢٠، وقد كان هو كما رأيناه المستشار الذي أشار على لورد ملبورن في موضوع الحركة النقابية بما لم يجروا ملبورن نفسه على تحقيقه.

ونص القانون الجديد على أن «توكل إدارة إعانة الفقير في كل أنحاء إنجلترا وويلز إلى إدارة ورقابة هيئة من ثلاثة من القوميسريين، ومن حقهم أن يصدروا كل القواعد والأوامر بإدارة الفقراء ونظم العمل في دور العمل، وإدارتها وبنائها وتأجيرها وتغييرها أو توسيعها»، ولم تعرف سلطة مثل هذه في النظم الإنجليزية حتى لقد اعتبرها كثير من النواب غير دستورية.

والى جانب وسائل التنفير التي قررتتها اللجنة من تشديد في منح الإعانة وتضييق دائرتها وإساءة للمعاملة داخل دور العمل فإنها أخذت تعمل على حركة «تهجير» للفقراء من المناطق المزدهمة إلى المناطق الخاوية، بل وبدأت، في صورة ضيقة، في تنظيم الهجرة إلى المستعمرات.

وقسمت البلاد إلى وحدات إدارية أوسع مما كانت تتكون من اتحادات للأبرشيات، يشرف عليها «مجالس من الأوصياء» ينتخبهم دافعوا الضرائب بنسبة ما يدفعون، وتخضع هذه المجالس لإدارة القوميسريين.

وعكف القوميسرون على العمل بهمة ونشاط وشدة وحزم، ونحووا بلا رحمة، أية عقبة عملية أو عاطفية، تقف في طريقهم فكرهم الفقراء أشد الكراهية وسموهم الباشوات الثلاثة لدار سومرست Three Bashes of Somerset House، كما كرهوا دور العمل كرهاً عميقاً وسموها «الباستيل»، وقد كانت في الواقع سجوناً يعامل نزلاؤها أصرم معاملة، ويحال بينهم وبين الخروج حتى يوم الأحد المقدس! كان يأتي إليهم قس يلقي بموعظته، وحرم التدخين، كما فرض زي خاص، وفصل بين الزوج والزوجة حتى يحال دون تناسلهما، كما وضع الأطفال في ناحية ثانية، ولم يسمح لهم باللقاء إلا في فترات معلومة، كما لم يسمح باستقبال الزوار إلا في فترات معلومة كذلك وتحت رقابة المختصين.

أما عن المعاملة فهذه صور خاطفة سريعة منها :

- في دار عمل جرينوتس، عوقب طفل في صيف ١٨٤٣م ببلغ الخامسة بحبسه في غرفة الموتى حيث كان عليه أن ينام وسط التوابيت.
- وطبق في دار عمل هيرن Herne هذا العقاب على فتاة صغيرة لتبولها على ذاتها بالليل.
- وفي يوليو سنة ١٨٤٤م حوكم في ستوكبورت رجل يبلغ الثانية والسبعين من عمره لرفضه تحطيم الأحجار، ولم يشفع له ضعفه ولا سنه، فحكم عليه بأسبوعين في الطاحونة Treadmill.
- وفي لندن اكتشف أن أحد الشياطين قد اعتدى على أربعة بنات بالزهري، وأن آخر قد أخفى فتاة صماء بكما تحت سريره لمدة أربعة أيام كاملة.
- وفي سنة ١٨٤٣م اكتشف أحد المفتشين في دار عمل برمنجهام طرقاً رهيبية لتعذيب الأطفال ووضعهم في زنانات رطبة مظلمة عدة أسابيع.
- وأظهرت ابحاث أخرى أن المرضى الذين كانوا يعملون أو يحاولون القيام من الأسرة كانوا يربطون إليها بالليل حتى لا تتجشم الممرضة عناء القيام بالليل أو حراستهم، ووجد أحدهم ميتاً بهذه الطريقة.
- وجرح أحد الرجال في كتفه في دار عمل كوفنتري فأمر بأن يستمر في العمل باليد الأخرى، ولما ساءت حالته حاولت زوجته أن تحمل إليه بعض الشراب فحيل بينها وبينه وأكرهتها الحارسة على أن تشرب «البيرة» أمامها، وأخيراً سمح بخروجها ومات الرجل بعد يومين.

واختلفت الآراء في تقدير نتيجة هذا القانون فمعظم المؤرخين البورجوازيين يرون أن القانون قد نجح في أداء رسالته، ويرى توينبي «أن إصلاح قانون الفقير عام ١٨٣٤ قد يكون أعظم عمل حققه البرلمان منذ الإصلاح البرلماني»، وهو يستدل بهذا على أن ميزانية القانون التي كانت قد صعدت في إنجلترا ووليز سنة ١٨١٨ إلى ثمانية ملايين جنيه انخفضت إلى ٤ مليون سنة ١٩٣٧، ولكن الأرقام هنا صماء «عاجزة» عن الإبانة أو الدلالة، ولو كانت المسألة مسألة توفير لوفر إلغاءه المبلغ كله.

ويرى أنجلز إن أثر القانون ينحصر في أنه بينما كان هناك ثلاثة أو أربعة ملايين معوز نصف عوز قبل القانون أصبح مليون من هؤلاء معوزين عوزًا تامًا، وظل الباقي على حالتهم القديمة تقريبًا، وقد قال الشعب البريطاني رأيه في القانون إذ أنه نقم عليه نقمة كبرى أخذت مظهرين :

المظهر الأول : القومة الجماعية والتورية، وقد كانت شوكة العمل الزراعيين قد خضت تمامًا بعد القمح الوحشي لثورتهم الأخيرة، ومع هذا فإنهم قد ثاروا في كثير من المناطق وأجبروا القوميسريين رغم حزمهم وقسوتهم وإصرارهم على تعديل المعدلات ورفعها.

والمظهر الثاني : وهو الأهم أن النقمة الشعبية التي تملكتم الجموع دون أن نصل من القوة إلى حد الثورة قد أخذت طريقها سربًا في أعماق الشعب بحيث أوجدت جيش الساخطين، فلما رفع لهم علم التعاهدية كانوا هم جيشه المتطوع، وأدخلوا في رسالة التعاهدية إلغاء قانون الفقير، قدر ما ناصروا بقوة وإيمان النقط الست للعهد، وأصبح زعماء الدعاية ضد القانون هم زعماء الدعاية في الحركة التعاهدية، ومن هنا جاء هذا الحديث الطويل عن قانون الفقير، ونحن بصدد الحديث عن التعاهدية.

المسكرات تتقطب :

كان من أثر الخيبات المتوالية التي لحقت العمال.. خيبة الاتحاد الأعظم.. وخبية الإصلاح البرلماني، وصدمة قانون الفقير، أن أخذت فلول العمال تتجمع بعد أن ثابت من دهشة هذه الصدمات لتحاول لم شملها واتصل بها بعض الراديكاليين الذين شاركوا العمال بدرجات ونسب مختلفة الآلام والآمال وأخذت هذه التجمعات والاتصالات تتبلور شيئًا فشيئًا وتأخذ شكلاً محدودًا بحيث انتظمتها ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى : في لندن وتمثلها جمعية عمال لندن London Working mean's assoc^(١) التي أسسها وليم لوفت William Lovett صانع الكابينات، التعاوني الأسبق، وسكرتير لجنة دورشستر التي كانت تعمل للإفراج عن عمال قرية تولبلد وهمفري هيثرونجتون Hetherington ناشر صحيفة راعي الرجل الفقير Floor man's Gradient، وجون كليف بائع الكتب وجيمس واطسون العامل الذي اكتسب شهرة لمعاونته خلال الأعوام الخمسة أو الستة الماضية الراديكالية في معركة إلغاء التمغة على المطبوعات^(٢)، وهنري فنسننت صفاف الحروف وجون جاست الزعيم النقابي القديم.

(١) خفضت "التمغة" على الصحف من ٤ بنس إلى بنس واحد بفضل كفاح الراديكالية والعمال لمدة خمس سنوات، بعد أن سجن خلال هذه المدة ٥٠٠ شخص.

(٢) واسمها بالكامل جمعية عمال لندن للخدمة الاجتماعية والحرية والسياسية للطبقات النافعة.

وكانت اللائحة الأساسية لجمعية عمال لندن تعود إلى ١٦ يونيو سنة ١٨٣٦م توضح هدفاً مبهمًا وعائماً عن عمد هو أن الجمعية تستهدف «بكل الطرق المشروعة أن تجعل الشعب يمتلك حقوقه السياسية والاجتماعية المتساوية».

أما نزعتها العامة فقد كانت مزيجاً من الأوبينية والراديكالية، وقد كان أوبين عضواً شرفياً فيها، كما كان بليس بطل معركة إلغاء قانون التكتلات^(١) وأحد البارزين من الراديكاليين وهو الآن صديقاً ومشيراً Monitor، وانحصر نشاطها الأول في المطالعة والمناقشة ونشر الوعي الثقافي.

وفي ١٥ فبراير سنة ١٨٣٧م تلاقى لوفت وأصدقاؤه بالراديكاليين وأنصارهم في حفل أقامه الناخبون الراديكاليون احتفالاً بمرشحهم^(٢) وايلي Waiky في دائرة فنسبري Finsbury، فاقترح هيوم ودانيل هويتل هارفي Daniel Whittle Harvey، ضم الجهود الموزعة في لائحة كوحدة تشمل كل الاقتراحات الخاصة بالإصلاح البرلماني التي ظهرت منذ فجيعة العمال في إصلاح ٣٢ من توسيع حق الانتخاب، وإجرائه بالاقتراع السري، وتقصير أمد البرلمان، ومنح النواب مهايا ووافق لوفت وأصحابه بعد أن حولوا من توسيع حق الانتخاب إلى تعميم حق الانتخاب، كما وافق روبيك وأكونيل اللذان كانا حاضرين بعد تردد قصير على أن يجلسا في مجلس مشترك من أعضاء جمعية عمال لندن، ونواب البرلمان بوضع لائحة في هذه الحدود، أما روبيك وهو أحد الراديكاليين وتلامذة بنتام فقد كان يطمح إلى تكوين حزب راديكالي مستقل من الجناح اليساري للهويج، وأما أوكونل، زعيم النواب الأيرلنديين الذي كان وقتئذ على وفاق من الحكومة، فقد استهدف تحويل الدعاية التورية ضد قانون الفقير إلى مسالك أشد أمناً، ألا وهي المطالبة بالإصلاح البرلماني^(٣).

ونشطت جمعية عمال لندن للعمل في هدوء وسكون وأوفدت البعثات لتؤسس في البلاد فروعاً لها، واسس مائة فرع قبل نهاية العام، وفي سنة ١٨٣٨م أسس مائة وخمسون، وأهم من هذا ملاقاتها للمجموعة الثانية والاتفاق على خطة العمل معها.

المجموعة الثانية : وكانت تلك المجموعة في برمنجهام التي كان فيها اتحاد سياسي منذ سنة ١٨٣٢م، ولكن لم تقم بنشاط منذ معركة الإصلاح البرلماني الأولى، وكان الشخص البارز فيه هو توماس أتوود وهو مصرفي وعضو برلماني راديكالي وصاحب فكرة إصدار عملة ورقية تتجاوز مع الإنتاج، وكان أتوود محبوباً وعمل مع كويت في البرلمان، وفي هذه المجموعة كان القسم العمالي بقيادة جون كولنز.

أما المجموعة الثالثة : فقد كانت تشمل مناطق الشمال والوسط التي كان الفلق والسخط فيها مركزاً على قانون الفقير، وإن كان السبب الأساسي هو البطالة وكان زعيما هذه الاستثارة هما جوزيف رينر سيفنسن وهو أحد القسس من ذوي النزعات الحرة وريتشارد أوسلر، وكيل الأراضي وكان معاً ينتميان إلى «التوري»، وكل منهما خطيب شعبي مفوه.

وحدث في يونيو من عام ١٨٣٨م أن قام إضراب بين عمال مصانع القطن في جلاسجو، واتهم العمال بقتل رجل يدعى «جون سميث»، فقبض على ثمانية عشر عاملاً واتهموا بالتخريب والقتل، ولكن التهمة ما لبثت أن

(١) كان هذا القانون يلغى النقابات باعتلاها "مؤامرة لتقييد التعامل" وظل قائماً من ١٨.

(٢) London Working assonating for Benefiting, Politically, Socially and Morally the Useful Classes.

(٣) انظر : انتصار الإصلاح، لإيلي هاليفي، ص ٢٩٣.

عدلت إلى التآمر لتخويف زملائهم للاتحاد معهم لرفع الأجور، وأدانهم المحلفون فحكم عليهم بالرحيل لمدة سبع سنوات، وقامت قيامة النقابات وأرسلت عريضة تحمل عشرين ألف توقيعاً إلى البرلمان، وأعيدت مرة أخرى الاستشارة التي أعقبت محاكمة عمال دورشترس.

وفي هذا الوقت كان الزعيم الإيرلندي أكونيل يعارض سياسة النقابات، لأن النقابات في أيرلندا اتخذت خطة حرب الطبقات بدلاً من خطة التحرير القومي، كما كان له أنصار كثيرون من اصحاب الأعمال فحمل بشدة على جرائم النقابات وشكا من أن الفوضية التي تبثها في أيرلندا كادت أن تجعل من المستحيل إدانة الجناة والقصاص منهم.

ووجدت جمعية عمال لندن نفسها في مأزق حرج، فهي تريد مناصرة النقابات والعمال في محنتها، ولكنها لا تستطيع ذلك إلا إذا قبلت خسارة أعظم أنصارها في البرلمان فارتأت لكي تتفادى الحرج أن تطلب من البرلمان أن لا يسمح المخربين، ولكن أن يجري تحقيقاً دقيقاً في تصرفات النقابات والعمل بما تظهره نتيجة التحقيق، ولكن الأقلية اليسارية في الجمعية، عارضت الاقتراح، ورفضت مقدماً نتيجة يملها تحقيق يقوم به برلمان الأغنياء، وهاجم أحد الأعضاء البارزين ويدعي «هارفي» تصرفات أكونيل، فاتهم لوفت وأصدقائه هارفي بمخالفته للنظام واللياقة في مهاجمته لرجل يعمل لمناصرتهم في قضية الانتخاب العام، وبعد جلسة عاصفة انسحب هارفي وأسس جمعية منافسة باسم «الجمعية الديمقراطية» واكتسب تأييد زعيم ديماجوجي أقوى منه هو فيراجوس أوكونور، النائب الأيرلندي الذي كان من حزب أكونيل وانشق عنه، وقد اتخذ مراكز دعايته في مناطق الشمال حيث أسس المجلة الأسبوعية «النجم الشمالي» التي لم تلبث أن أصبحت أقوى الصحف التي تتحدث باسم الحركة، وكانت توزع نيفاً وثلاثين ألف كل أسبوع يشترى معظمها المحلات العامة لعرضها لكي يقرأ أكبر عدد ممكن، وأخذ يشن معركة في سبيل الانتخاب العام.

وكان أوكونور قد اتصل بجمعية عمال لندن من قبل، ومنحته هذه العضوية الشرفية^(١)، ولكن لوقت لم يكن يثق فيه، ولم تكن طرائقه وأساليبه والتي تتسق مع مسلك الجمعية، فلم يكن قحسب ديماجوجياً، ولكنه كان ينتمي إلى الشطر الزراعي الذي كان يتقلص بسرعة بقدر ازدياد الشطر الضبابي، وكانت أهداف الشطرين تختلف، كان كويت وأوكوتور وسيتفنس وأوسلر يحنن جميعاً إلى العهد الزراعي القديم، وإلى إنجلترا السعيدة الراضية التي تكفي نفسها بنفسها وتربط طبقات الشعب وشائج من العادات والتقاليد والآداب المتبادلة، بينما كان أوين والنقابات وجمعيات الإصلاح السياسي والعمل يرون أن الصناعة قد أصبحت ضرب لازب، وأن من الممكن بالإصلاح تحويل سيئاتها إلى حسنات، وأن العودة إلى العهد القديم مسألة لا يمكن تحقيقها.

وكان أوكوتول والراديكاليون - كما رأينا - يناصرون جمعية عمال لندن على تحويل هذه الاستشارة الشعبية من الثورة ضد قانون الفقير الذي وضعه للحكومة الراديكاليون إلى المسلك الآمن : المطالبة بالإصلاح البرلماني، وكان هذا نفسه هو ما يعارض فيه بشدة أوكوتور الذي لم يقبل قط التضحية بالثورة على قانون الفقير في سبيل الإصلاح الانتخابي وعندما أعلن سير وليم مولسورث Sir William Moles worth تأييده للانتخاب العام ولقانون الفقير هاجمته النجم الشمالي بقسوة بينما افتتحت اكتئاباً لمساعدة أوستار خصم قانون الفقير اللدود، مع أنه كان قد أعلن أنه يعارض الانتخاب العام، بينما أخذ زميله في معارضة قانون الفقير تيفر في حضور الاجتماعات التعاهدية والخطابة فيها دون أن يعلن صراحة قبوله للنقط الست^(٢).

(١) صانعو الحركة العمالية، مرجريت بول، ص ٨٩.

(٢) انتصار الإصلاح، ص ٢٩٨.

وأسوأ من هذا كله أن الطابع الديماجوجي الذي يصبح دائماً سيدياً لمن يصطنعه، وليس عبداً له، لم يلبث أن أوصل أوكوتور إلى الغابة المنتظرة «النهور» والدعوة الصريحة السافرة إلى تقلد السلاح والثورة، وبذلك أوجد الانقسام في تكتيك الجماعة كما في أهدافها، وأدخل تلك الوسيلة التي حملت اسم القوة العضلية Physical Force.

وكأنما لم يكف هذا، إذ ما لبثت دعوة جديدة أن ظهرت في الميدان هو الدعوة إلى إلغاء قوانين الغلال.

وكان لدى الطبقة الوسطى من رأسماليين ومصنعين ومفكرين وراديكاليين أسباب عديدة تجعلها تشن معركة حرية التجارة، ذلك لأن حرية التجارة كانت ستفيد إنجلترا سيدة العالم الصناعي وقتئذ في الاستيراد والتصدير، فإذا رفعت الحواجز الجمركية وأبيح للتجارة أن تمر دخولاً وخروجاً عبر الحدود، فإن إنجلترا ستتمكن من شراء المواد الخام، كالقطن الذي كان يمثل نصف صادراتها، بأثمان منخفضة معفاة من الضرائب، كما ستتمكن من أن تصدر صادرات تحتكر هي وحدها سر صناعتها، ويمكنها بالتالي أن تحدد السعر الذي يروق لها دون أن تخشى منافسة، وبذلك نكسب من حرية التجارة في الاستيراد، ولا تضار في التصدير، أما المفكرون والراديكاليون والبنتميون فإنهم نظراً وفكرياً يؤمنون بالحرية كقاعدة عامة ويفضلونها دائماً، وما من شك أن حرية التجارة جزء من الحرية العامة وما أجمل أن تتفق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، النظرية والتطبيق.

وأخذت حرية التجارة من إلغاء قوانين الغلال شعاراً لها، دون أن يعني هذا الكثير في الحقيقة للذين قاموا بالدعوة وكانوا من أصحاب الأعمال، وقد زعموا هؤلاء أن ارتفاع سعر الغلال في إنجلترا، الذي يعود إلى الضرائب الجمركية التي تحول دون استيراد الغلال وتجعل كبار الملاك والإقطاعيين من التوري يملون إرادتهم على سعر القمح، هذا العامل له أثره في ارتفاع أثمان المنتجات الصناعية البريطانية باعتباره أحد تكاليف الإنتاج؛ لأنه يمثل البند الرئيسي في الأجور، فإذا ارتفع ثمنه ارتفعت الأجور، وبالتالي زادت تكاليف الإنتاج وزاد ثمن السلعة.

وما من شك في أن هذا التصدير لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً جداً من الحقيقة؛ لأن أصحاب الأعمال لم يلقوا بالأقط إلى العمال ولم يحاولوا زيادة الأجور أو تقدير ارتفاع أثمان القمح، ولأنهم كانوا يؤمنون بأمشاج من الفلسفات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية تجمع على أن الفقر ضربة لازب، وتخضع الأجور لعوامل المنافسة التي ينزل بها إلى مستوى الكفاف، فإذا انخفضت أثمان القمح فستتخفض الأجور أيضاً تبعاً لهذا القانون ولقانون الأجور الحديدي، وبعد كل هذا فإن استغلال الأطفال والنساء والآلات جعل الأجور بأسرها بنداً صغيراً في تكاليف الإنتاج.

أما الحقيقة فهي أن الطبقة الوسطى كانت تعلم حق العلم أن العالم لا يستطيع أن يشتري السلع الإنجليزية ما لم تشتري منه إنجلترا أي شيء ليعوض مدفوعاته، كما كانت تعلم أن دول العالم تتلمل من مسلك إنجلترا الأثاني التي حرمتها من الأسواق الإنجليزية في حين تفتح هي أسواقها للسلع الإنجليزية وأخذت تفكر في المقابلة للمثل، وكان الحل الوحيد لإرضائها ولجعلها تعلق عن هذه السياسة الخطرة هو السماح لها بتصدير منتجاتها دون ضرائب، ولما كانت إنجلترا تستورد بالفعل القطن والمواد الأولية فلم يكن هناك سوى القمح، وأصبح على الإقطاعيين أن يقدموا أنفسهم على مذبح الفداء لكي ينقذوا الصناعة البريطانية، ولما كانت وطنيتهم محل شك (على الأقل من وجهة نظر الرأسماليين فقد تعين كسب تأييد الشعب، وكان لابد لهذا من طرح كلمة حرية التجارة

التي تصطحب في أذهان العمل بأسوأ الذكريات واصطناع سلم الريف الرخيص»، الذي كان دائماً أحد مطلب العمال بالنسب لتأرجح أسعار القمح ولارتفاعها في كثير من الأحيان ارتفاعاً جنونياً، ومن قبل حل ثوار براندون Brandon Rioters علماً نقش عليه الخبز أو الدم Bread or Blood.

ووجدت الدعوة في كونبرن زعيماً قديراً، وفي برايت نصيراً قوياً في مجلس العموم ولم تلبث أن تأسست سنة ١٨٣٨م فروع عدة، وإن لم تتكون الهيئة المركزية لها في مانشستر إلا في السنة الثالثة، وأوفدت الدعوة في كل ناحية، حتى في النواحي الزراعية ليحملوا دعوتها التي آمن بها الكثير من ثقة وإخلاص لا عن نفع أو كسب؛ لأن المستفيدين الوحيدين كانوا هم كبار الملاك وأصحاب الأراضي.

وهكذا قامت في عام ١٨٣٨م هذه الدعوات كلها، وبدأت كل واحدة تعمل لتحقيق هدفها.

قصة العهد :

والآن وقد صورنا المسرح السياسي والاجتماعي وبعض أبطاله فلنعد إلى سياقنا الأساسي الخاص بالعهد، فقد كانت الخطوات الأساسية التي اتخذت هي اتفاق جمعية عمال لندن مع الراديكاليين وعلى رأسهم روبيك، ومع اتحاد برمنجهام وعلى رئاسة أنوود، ولم يلبث هذا الاتفاق أن أسفر عن إصدار «العهد» أو عهد الشعب.

وقد وضع صيغته الأولى لوفت وراجعه بليس وروبك وأجازته لجنة مشتركة من جمعية عمال لندن والنواب الراديكاليين ونشر في مايو سنة ١٨٣٨م وتلقته النجم الشمالي كما لو كان بلورة لبرنامجها السياسي وكان ذلك خطوة في سبيل نوع من التقارب بين أوكتور وأتباعه وبين فريق لندن وبرمنجهام واتفق فيه على إقامة مؤتمر Convention وأصدرت التسمية الفرنسية لأنها توحى لا بمجرد مؤتمر، ولكن جمعية لها حق التشريع الشعبي، فكأنها برلمان آخر أكثر شعبية من ذلك الذي يقوم في وستمنستر، في فبراير موعد انعقاد البرلمان للنظر في عريضة إلى البرلمان تؤيد النقطة الست.

وشمل العهد المطالبة بنقط ست هي :

أولاً : منح حق الانتخاب لكل رجل بالغ رشيد غير محكوم عليه في جنابة.

ثانياً : جعل الانتخاب بالاقتراع السري لمنع الرشوة والترهيب والترغيب

ثالثاً : برلمان سنوي ينتخب أعضاؤه عاماً بعام^(١).

رابعاً : إلغاء اشتراط الملكية في المرشحين.

خامساً : منح مهايا لأعضاء البرلمان حتى يمكن للفقراء ترشيح أنفسهم^(٢)

سادساً : جعل الدوائر متساوية وتعديلها بعد كل إحصاء.

(١) كانت مدة البرلمان سبعة سنوات.

(٢) لم يكن أعضاء البرلمان وقتئذ يمنحون مرتبات، وقد جري العرف بأن يأخذ العضو الذي كان يمثل أغلبية من ناخبيه ٤ شلنات، أما في المدن فلم يكن هناك عرف شامل إلا أن أكثر المدن كانت تدفع للأعضاء شلنين، عن كل يوم، بينما كان بعضها يعقد اتفاقات خاصة، ويذكر المؤرخون أن مندوب كمبردج كان يتقاضى في سنة ١٤٢٧م شلنات واحداً عن كل يوم يقضيه في اجتماع البرلمان، "الإنجليز في بلادهم" للأستاذ الدكتور حافظ عفيفي، ص ٥٥.

ونوقشت فكرة السماح للمرأة بحق الانتخاب، وكان الاقتراح محل الموافقة من حيث المبدأ، ولكن ارتوي استبعاده حتى لا يكون مغمزاً في العهد أو وسيلة للتنديد به والسخرية منه.

وبدأت دور الدعاية وانتخاب المندوبين، وقام مندوبو برمنجهام وعلى رأسهم أتوود نفسه، وقد كان أقل الراديكاليين بوجازية بتنظيمات اجتماعات شعبية صاحبة كان يحضرها ١٠٠٠ر٠٠٠ أو ٢٠٠ر٠٠٠ عقدت أولاً في جلاسجو ثم توالى في مختلف المدن الإسكتلندية، كما عقدت في نيوكاسل ومدن يوركشاير وثورثامبتون، وقام أوكوتور بزيارة المناطق الصناعية وألقى القس ستيفنز خطاباته الملتهبة التي أدت إلى محاكمته والحكم عليه بالحبس مدة وجيزة.

وكان الغرض من هذه الاجتماعات التي كانت تعقد ليلاً، في العراء، أو الحدائق العمومية أو الميادين وتضاء بأنوار المشاعل التي يختلط ناراها بنورها وتصل فيها الحماسة بالمجتمعين والخطباء إلى غايتها، وهو التوقيع على عريضة تأييد للعهد واختيار المندوبين اختياريًا شعبياً^(١).

وفي هذا الوقت أيضاً كانت عصابة مقاومة الغلال تعقد اجتماعاتها لتقديم عريضة إلى البرلمان تتضمن إلغاء قوانين الغلال، وكان من المؤلف أن يحدث تعارض أو تقارب أو تنافس، وكثيراً ما اقتحم دعاة العهد اجتماعات عصابة الغلال طالبين تأييد العهد بجانب المطالبة بإلغاء الغلال أو فصل دعاة عصابة الغلال ذلك في اجتماعات التعاهديين.

وفي ٤ فبراير اجتمع المؤتمر التعاهدي الذي كان يتكون من ثلاث وخمسين مندوباً أغلبيتهم من الطبقة العاملة^(٢)، كما ضموا ثلاثة من القضاة وستة من الصحفيين واثان من رجال الدين وعدد من التجار، ولوحظ إن لم يكن هناك من يمثل العمال الزراعيين رغم أن جورج بقليل وهو أحد رجال دورشستر انتخب عن دوست Dosset لأنه لم يشغل مقعده، وانتخب لوفت سكرتيراً عاماً، ولم يتطلب أن أصبح المندوبون العمل يمثلون الجناح اليساري والمندوبون "البورجوازيون" يمثلون الجناح اليميني، ووجد لوفنسنت عماءً كبيراً في السيطرة على المؤتمر، على أن مندوبي لندن كانوا يمثلون الاتزان والتوسط، وكانوا مع الجناح اليميني يستطيعون - إلى حد ما - عليه التيارات اليسارية.

ومع ذلك فلم تكن مهمة هؤلاء المندوبين الذين جاءوا من بلادهم القضية واضحة، فهل كانوا مجرد "حملة" للعريضة، عليهم أن يسلموها للمجلس ويعودوا من حيث أتوا؟ كان تلك هي وجهة نظر حيمس كويت ابن الزعيم كويت وأحد مندوبين اثنين يمثلان مانسستر، ولكن هذه الفكرة نبذت، وحتى لو قبلت فقد كان على المؤتمر أن ينتظر حتى يقرر البرلمان، في الوقت الذي يروق له، مناقشة العريضة، فضلاً عن أنه اكتشف أن التوقعات التي انتظر أن تصل إلى مليون ومائتي ألف لم تصل إلا إلى ستمائة ألف، فتقرر إرسال بعثات أخرى، وأن يظل المؤتمر منعقداً إلى مايو.

في خلال هذه الفترة كان المؤتمر يخضع شيئاً فشيئاً للجناح اليساري الذي رأى أعضاؤه أنهم، وقد انتخبوا انتخاباً حراً من عدد من الشعب يفوق العدد الذي انتخب نواب وستمنسر، فليس لهم والحالة هذه أن يكونوا تحت

(١) انتصار الإصلاح، ص ٢٩٦.

(٢) كان القانون الذي حورب به جمعية المراسلة والذي كان يحرم تكون جمعيات سياسية أهلية (أي ذات فروع في مختلف البلاد) لا يزال سارياً، فالتجاً إلى هذه الطريقة في انتخاب المندوبين تقادياً من تأسيس فروع والوقوع تحت طائلة القانون، فضلاً عما فيها من طابع شعبي مباشر.

رحمتهم فإذا قرر البرلمان رفض العهد فإن عليهم أن يقفوا موقفاً إيجابياً، ومع أنهم لم يمثلوا الأغلبية من أعضاء المؤتمر، إلا أن فكرة كون الأعضاء هم النواب الشعبيين الحقيقيين لمست بعض الأوتار الحساسة في معظم الأعضاء وداعت زهومهم، رغم أن تقبلها يعني تورطهم في القيام بواجبات واتخاذ مواقف لم يكن لديهم أيما استعداد لاتخاذها، وكان الوقت يمر طويلاً دون عمل، فانفسح المجال أمام الآراء المتعارضة والمناقشات وانطبق على المؤتمر المثل التالي الذي يجعل من "الفاضي.. قاضي"، كما أخذ النجاح اليساري يعقد اجتماعات مستقلة لينتظم بها خطه.

أمام هذا التحول البطيء الثابت استقال بعض الأعضاء الذين لم يوافقوا على هذه السياسة فاشتد أزر الغلاة وزادت نسبتهم العددية، وعاد كثير من المندوبين بأخبار مثيرة، ففي نورويش وزعت الأسلحة، وفي مانشستر كان القس الثائر ستيفنس يخطب في جماهير العمال قائلاً "ليس لكم أن تخافوا من الحكومة، والبنادق، والمدافع التي في يد الطغاة، إن في أيديكم سلاحاً تقف أمامه البنادق والمدافع عاجزة، ويمكن لطفل في العشرة من عمره استخدامه، وليس عليكم إلا أن تأخذوا بضعة أعواد من الكبريت وكومة من القش، وسوف ترون ماذا تستطيع الحكومة، ومئات الألوف من جنودها تفعل أمام هذا السلاح الوحيد إذا استخدم بجرأة"^(١)، وفي ميلتون كانت الطلقات النارية تدوي كل ليلة في المظاهرات، وفي روشرين قررت الجمعية الراديكالية أن تزود أعضائها بالأسلحة النارية والذخيرة، وقيل أن هناك أربعة آلاف رجل مسلح في روشديل وستة آلاف في أولدهام وثلاثين ألفاً في هيد Hyde وأشنون ونيوتن مور Newton Moore و Stalyridepe، وكان هنري فنسنت يطوف في الأقاليم الغربية الجنوبية في ويلز أثارت زيارته الشغب، وفي ٣ مايو وصلت بعض الأنباء إلى لندن تفيد أن مدينة لانيدولز Landless قد وقعت في أيدي بعض الثوريين المسلحين^(٢)، وبالجملة فقد حدث هنا ما يحدث في مثل هذه الأحوال عادة أن تتوارى الحقيقة المتواضعة خجلاً أمام الإشاعات التي كانت تتضخم بقدر تناقل الأفواه والأسلحة لها، وبقدر قربها من القلوب والأفئدة، وبعد أن كان المؤتمر قد عارض في ٧ مارس هارفي "وكل المحاولات التي تبذل للسير على غرار اليعقوبية الفرنسية"، إلا إنه بعد شهر، أي في ٩ أبريل أعلن حق كل مواطن في حمل السلاح.

ماذا كان موقف الحكومة إزاء كل ذلك ؟

الحقيقة أن الحكومة كانت في أزمت داخلية متصلة، وكان الجناح الراديكالي للهويج نفسه يناصر بعض مطالب التعااهديين، ولكن لورد ملبورن - الخليع العذار - كان يلعب دوره كرئيس وزارة كمقامر بارع، على قدر كبير من الدهاء والذكاء، والبرود والهدوء، ولم تكن مثل هذه المواقف جديدة عليه، فأخذ في تحقيق عدة خطوات خفيت دلالتها وقتئذ، ولكنها جردت التعاهدية من القوة وجعلته سيد الموقف، فعندما حصلت قلاقل عمال الغزل في جلاسجو، وسطر ناساو سنيور تقريراً رهيباً، لم يأخذ ملبورن به، حتى لا يثير سخط النقابات ويقرب بينهم وبين التعااهديين، وأسقط الصفة العامة للموضوع، واكتفى بمحاكمة من ثبتت إدانتهم سنة ١٨٣٧م، وحتى هؤلاء، لم يتموا مدة عقوبتهم، وبهذه السياسة استطاع أن يفرق ما بين التعاهدية وما بين النقابات التي لزمتم الحذر، وصدت عن كل إجراء ثوري، وأعارت التعااهديين إذناً صماء.

(١) ظروف الطبقة العاملة، ص ٢٦٥.

(٢) ص ٣١٣، انتصار الإصلاح، ومن رأي الأستاذ آلي هاليفي أن الثورة في ويلز كانت تعود إلى تطبيق قانون الفقير وإدخال دور العمل إلى عدد من الأسباب.

وعمد ملبورن إلى راديكالية حزبه، فالآن معارضتهم، وكانت مطالب هؤلاء الراديكاليين كما أعلنتها المورينج كرونكيل^(١)، الاقتراع السري، الانتخاب لكل شاغلي البيوت، وجعل مدة البرلمان ثلاث سنوات، فوافق ملبورن على أن يكون موضوع الاقتراع السري "موضوعًا مفتوحًا" An open question، أي أن يكون لكل عضو في الوزارة الحرية في تقرير الرأي الذي يراه بصدده.

وفي موضوع قانون الفقير أيضًا، الذي كان جزء كبير من شغب التعاهدية وثورتها يعود إلى قسوته وتضحيته بمصلحة الفقراء على مذبج المبادئ المالتوسية والاعتبارات المالية، سنحت للوزارة فرصة إصلاح الوضع، إذ كانت الفترة الأولى لتطبيقه ولسلطة القوميسيرية الغشيمة ينتهي سنة ١٩٣٨م، ولكن الوزارة بموافقة دوق ولنجتون وبيل "رفضت فكرة التخلص من القانون المبعوض، أو تعديله، ورأت في الوقت نفسه أن لا تجد سلطة القوميسيريين إلا لسنة واحدة، وليس لثلاثة كما كان يقضي المشروع الأصلي، ومع أن سلطتهم لم تنقص إلا أن تطبيقه قد تراخى بعض الشيء في المناطق الثائرة ولا سيما لانكشر ووست ريدنج ويوركشير، وتريثت هنيهة قبل تطبيق "دور العمل" التي تبلور حولها سخط الجماهير، فأصبح على مجالس الأوصياء أن تعود إلى نظام الإعانة الخارجية Outdoor، وأن أصروا هنا على نوع من التشغيل في الطرق أو المنافع العامة.

بهذه الطرق وأمثالها كان لورد مليونر يجرّد التعاهدية من حلفائها ويخسرهما أوراقاً رابحة، ويدعم مركزه، في الوقت الذي كانت التفارقة والمغالاة تمزق التعاهدية من الداخل، وتحجب الآمال المسرّفة والتوقعات العاطفية، الحقيقة والوقائع عن عيون معسكر الغلاة الذي أصبح يهيمن على المؤتمر.

ولما اطمئن إلى موقعه عمد إلى الطرق التي مارسها عندما كان وزيراً للداخلية في وزارة الإصلاح الأولى، وقمع بها آخر ثورات الفلاحين، ففي أبريل أعطى قيادة المناطق الشمالية إلى سير شارل نابير وهو أحد القواد المشهورين بالشجاعة والنجدة، ووضع تحت قيادته ستة آلاف جندي، وأصدر بياناً يحرم فيه كل أنواع التدريب على حمل الأسلحة واستخدامها، وأرسل تعليماته إلى القضاة لكي يأخذوا بالشدة هذه الاجتماعات غير القانونية، وأمر لوريد جون في ٣ مايو بتكوين قوات مدنية لحماية الأنفس والملاك، وتكفل تقديم السلاح للذين يقبلون التطوع لذلك بشروط خاصة، واعتبر ذلك تحدياً للتعاهدية، وكان هنري فنسنت قد قبض عليه في العاشر من مارس لدعاياته الثورية، فحوكم، ورأى المحلفون أن المؤتمر يعد هيئة غير قانونية.

في هذه الملابسات استكملت العريضة الإمضاءات، وسار المندوبون في موكب إلى مقر توماس أنوود حيث سلموه أسطوانة ضخمة هي العريضة الأهلية التي وقع عليها ١٢٠٠٠٠ مواطن، وكان أنوود قد ردع بتطور الأحوال، فرفض أن يعد بتقديم لائحة قانونية ودعى المندوبين لإصدار بيان يستنكرون فيه استخدام القوة البدنية.

تلّت ذلك أزمة وزارية استقال فيها ملبورن، وعرضت الوزارة على بيل، وأزعج ذلك التعاهديين، واهتبل أوكوتور الفرصة فقدم في ١٣ مايو اقتراحاً كان قد اقترحه من ١٣ أبريل بنقل مقر المؤتمر إلى برمنجهام وهي أقوى مراكز التعاهدية وقتئذ، وقبل الاقتراح هذه المرة، أما الجناح المعتدل فقد قبله لأنهم رأوا أنهم إذا ظلوا في لندن فسيقبض عليهم جميعاً، ولاسيما إذا ولي الثوري الحكم، وأما الغلاة وأنصار العنف فقد أمّلوا التخلص من نفوذ الجناح المعتدل الذي كان يتركز في لندن ويتزعمه لوفت.

(١) انتصار الإصلاح.

وقد تم ذلك وفي ١٣ مايو أصدر المؤتمر، وقد تقمصته الروح الجديد مانيفستو.

وفي الوقت نفسه بدأت اجتماعات التي اجتماعات التي تقرر فيها عرض الإجراءات المضادة في حالة رفض البرلمان العريضة، وصدقت الجماهير الواعية أولى صور المطالبة بالمشاركة العملية، فأخذت تنفض فلم يعد الأمر كلاماً، ولكنه أصبح عملاً وعملاً ثورياً، وأخذت النقابات التي كانت قد وافقت على أن يكون العمل السياسي من منهجها تهجر معسكرات التعاهدية وأبطلت مواكبها التي أظهرت فيها تأييدها للتعاهدية واتضح لكثير من المنظمين تلك الحقيقة الأولية من صفات السيكلوجية الجماعية، وهي إنه بقدر ما يكون الاستماع للخطابات التورية ممتعاً، ولذيذاً، وبقدر ما يوجد تجاوباً عاطفياً، فإن من الصعب دائماً المطالبة بالتضحيات، أو تنفيذ أمور تتطلب برود الأعصاب وضبط النفس، وتقدير الحقائق والوقائع تقديراً سليماً، على أن زعماء آخرين وجدوا في ازدياد عدد المنظمين من بؤساء الطبقة العامة ما يعوض انتقاص "أرستقراطيتها" وتنظيماتها الرسمية، وقد وجدت الحركة في عمال جيل الصوف الجياح، والنسيج اليدوي وعمال الحرير المنبوذين من العالم الصناعي الجديد جيشاً متحمساً لأي شيء، أفضل من الموت جوعاً، ولم تكن التعاهدية بالنسبة إليهم عقيدة، ولكنها رمز.. رمز للثورة والخلاص.

ومع هذا فقد اتضحت الطبيعة السلمية لهذه الثورة من أيامها الأولى فعندما حرمت الاجتماعات التي تضاء بالمشاعل، أصبح التعاهديون يجتمعون في ظلام، وعندما حرمت هذه أيضاً زحفوا على الكنائس يوم الأحد، وقنعوا بأن يعرضوا مظاهر بؤسهم وفاقتهم على الجمهور المكتسي في ثياب يوم الأحد، والذي جاء ليحمد الله ويسأله الزيادة من فضله!

ولما كان البرلمان قد قرر مناقشة العريضة في ١٢ يولية فقد اجتمع المؤتمر في اليوم الأول من الشهر لتتبع الحالة، وكان القرار الذي تمخضت عنه الاجتماعات الشعبية تفضيل فكرة الشهر المقدس، على أنهم أرجأوا إعلان ذلك حتى إتمام المناقشة التي تمت في ميعادها (١٢ يولية) وألقى أتوود خطاباً متحفظاً في تأييدها، كما أيدها بالطبع فيلدن، وعارضتها الأغلبية الساحقة في شيء من الاستنكار والسخرية، وأعد جون راسل إن العهد يعني مصادرة كل الملكية، واشترك دزرائيلي في معارضتها، واتضح أخيراً أن ٢٣٧ يعارضونها في مواجهة ٤٨ يؤيدونها، وجوبه المؤتمر الذي كان ينعقد في جو صاخب، بالحقيقة، واصبح عليه أن يتحرك بعد طول انتظار وبعد مناقشة يومية تقرر أن يدعو إلى إجازة قومية تستمر لمدة شهر مقدس، وذلك ابتداء من ١٢ أغسطس.

لم تكن الأغلبية التي قررت ذلك ساحقة، ولم يكن مفهوماً هل المقصود بالإجازة إجبار البرلمان على الموافقة على العهد فحسب، أو أنها إشارة لقومة عامة ؟ علماً بأن المؤتمر لم يكن قد استعد بمال أو تنظيم لإضراب عادي فضلاً عن اضطراب قومي، كما لم يكن لدي النقابات استعداد للمشاركة فيه.

ورأت الحكومة من ناحيتها أن البرلمان، وقد أصدر حكمه على العريضة، فليس هناك معنى لبقاء هذه التنظيمات، وكانت الاضطرابات والقلاقل ونهب المحلات قد بدأ في برمنجهام فبدأت حركة الاعتقالات فحشدت قوات كبيرة من الجيش في المناطق الصناعية، ووضعت على رأسها قائداً قديراً هو شارل نابير الذي كان يعطف على التعاهديين، واستطاع أن يوضح لبعضهم بصراحة مدى القوة التي تحت يده، وأنه سيضطر لاستخدامها، فمن الخير أن يقلعوا عن تحرشاتهم، وفي الوقت مفسه يماطل رؤساءه حتى لا يحدث الاحتكاك، وبهذه الطريقة أمكن تجنب مذبحه دموية، واكتفت الحكومة بالقبض على لوفت وكولنز وبينو وستيفنس ومعظم قادة التعاهديين

وحكم على كل واحد بالسجن بسنة أو سنتين، وبدلاً من أن تكون هذه الاعتقالات سبباً في استئثار جديدة أو تجعل التعاهديين يردون على الحكومة فإنها أخذت تقضي على الحركة.

وانهالت التقارير على المؤتمر بأنبأؤ الضعف والتخاذل وعدم استطاعة تحقيق قرار الإضراب العام، فأعلن في ١٦ يولية أنه "لايستطيع تحمل مسؤولية إملء الوقت أو الظروف الخاصة بالإضراب"، وعين لجنة من خمسة لدراسة الموضوع وتبرير هذا الانسحاب، وصدرت اللجنة تقريرها في ٦ أغسطس ووضحت فيه أن الإضراب يستحيل دون مساعدة النقابات وأن هذه رفضت "أن تساعد إخوانهم الأكثر بؤساً منهم"، ومر ١٢ أغسطس "ميعاد الإضراب" دون قلاقل تذكر، وفي ٦ سبتمبر أعلن المؤتمر أنه يحل نفسه.

وهكذا انتهت هذه الجولة الأولى بهزيمة التعاهدية واستطاع بعض زعماء الإصرار أن يفخروا أنهم قهروا التعاهدية بمحض التقدير السليم للبلاد، وأنها تلاشت كما يتلاشى الدخان.

ولا شك أن فشل المؤتمر يعود - أساساً - إلى أن موضوع الإجراء الذي يتخذ في حالة رفض البرلمان للعهد، أقحم على البرنامج الأساسي دون دراسة، أو استعداد، فكل المجموعات كانت تؤمن بالنقاط السنة، وكلها كانت تسلم بتقديمها للبرلمان، أما افتراض أن يقوم المؤتمر بعمل في حالة الرفض، الذي كان احتماله أقوى من احتمال القول، فمسألة أقحمتها على برنامج التعاهدية فكرة إن المنوبين هم النواب الشرعيون، وهي مسألة حتى لو كانت صحيحة لا قيمة لها أمام قوة الحكومة المهيمنة على الموارد المالية، والجيش والبوليس، وكان يجب إما أن نترك هذه المسألة نهائياً بحيث تستمر التعاهدية كحركة دعاية للنقط الست عاماً بعد عام حتى تؤمن الأكثرية ويحن الوقت المناسب للانتصار الدستوري والبرلماني، أو أن تدرس بعناية يلحظ فيها الإمكانيات العملية، ويكون الإيمان بها كالإيمان بالنقط الست، لا أن تعد إجراءً إضافياً.

وخير ما قيل في تبرير مسلك المؤتمر هو أنه كان يهدف إلى أن "يهوش" الوزارة، التي كانت كما رأينا في موقف صعب، وتتناشها أزمات داخلية، وأنها ستحقق، ولو جزءاً من المطالب، فيسهل الوصول إلى مهادنة، ولكن الواقع أن البرلمان الذي كان يهيمن على الأمور، كان يتفق، حتى عندما يختلف فيها الوزراء، في ضرورة القضاء على الحركات الشعبية، لأنه كان يمثل الطبقة الوسطى الجديدة العارمة، طبقة المصنعيين والتجار والرأسماليين الذين كانوا يعارضون أي توسع في حق الانتخاب مادامت القوانين الحالية تمكنهم من دخول المجلس، وكانوا في معارضتهم تلك أكثر قسوة من الأرسقراطيين القدامي.

قومة نيو بورت :

في الوقت الذي اعتقدت فيه الحكومة أن التعاهدية قد أصبحت أمراً منتهياً ترامت إلى لندن أنباء غريبة عن ثورة نشبت في بلدة نيو بورت على الحدود الجنوبية لويلز، وإن بصفة الأمان التعاهدية حاصروا البلدة وحدثت معركة، وقبل أن مؤامرة تبدأ في ويلز ويوركشير، وتكون الإشارة لبرمنجهام عدم وصول عربة البريد^(١).

واتضح بعد ذلك أن الأمر كان من أبسط من ذلك ففي الرابع من نوفمبر سار بضعة ألوف من المعدمين نحو نيو بورت، وكانوا قد اجتمعوا ليلاً في موموتشير Moumoqthalire بنية مباغثة البلدة والاستيلاء عليها والسير إلى موموت حيث كان الزعيم التعاهدي هنري فنسنت مسجوناً، وكانت الخطة تقضي بأن تسير ثلاث مجموعات من جهات مختلفة للهجوم في وقت واحد، ولكن كان من الصعب تدبير الأمر ليلاً، فتأخر تقدم

(١) وظهر أنه لا توجد عربة بريد تسير من نيو بورت في ويلز إلى برمنجهام.

مجموعتين، وأمكن إعطاؤهما التحذير في الوقت المناسب فتنفضت، أما المجموعة الأولى السابقة فوصلت إلى مشارف القديمة حيث اصطدمت بفصيلة صغيرة من الجنود كانت تعسكر في أحد الفنادق ويقودها ملازم، وكان المهاجمون يظنن أن الجنود سينضمون إليهم، ولكنهم قاتلهم فقتل عدد من المدنيين وجرح عدد آخر وفر الباقون إلى التلال واختفوا فيها وهكذا انتهت قومة نيوبورت ولما تبرأ.. وبقي القبض على الزعماء، لا زعماء هذه الثورة فحسب، ولكن كل زعماء الحركة وإصدار الأحكام الرادعة عليهم.

وكان زعيم قومة نيوبورت هو جون فروست عمدة البلدة السابق وأحد قضاة الصلح السابقين بها وزعيم من زعماء الجناح المتطرف في التعاهدية، وقد قبض عليه كما قبض على وليم جونز وزمانيا وليمز، وبعض التعاهديين المحليين، وحاول دكتور جون تايلور وبعض زعماء القوة العضلية القيام بهجوم لإنقاذ المسجونين ففشل، وضم إليهم، كما كانت هناك حركات أخرى يظن أن مخبري الحكومة هم المدبرين لها إيقاع التعاهديين.

كيف يمكن أن نبرر هذه الحركة ؟

كان المؤتمر قد حل، وسجن الزعماء، وانتقل مركز الثقل إلى الفروع التعاهدية المحلية وأصبح عليها أن تقرر ماذا تفعل ؟ ومن السهل أن نتصور مدى الحيرة التي تملكن هذه الفروع أمام المأزق الحرج الذي وقعت فيه، وكان الخروج منه بالنسبة للمعتدين لا يتطلب أكثر من الانتظار والتربص، أما الغلاة فقد رأوا غير ذلك، كان الموقف بالنسبة للمؤمنين منهم بالثورة امتحاناً عسيراً لمدى إيمانهم، وكان بالنسبة لغير المؤمنين امتحاناً لكرامتهم وشجاعتهم.

وفي مثل هذه الحالة يدفع الإنسان دفعاً إلى القيام بأعمال ليس من السهل أن تعطل على ضوء العقل أو المنطق، ولا يكون الانتصار هو الهدف، إذ لو كان الانتصار هو الهدف الوحيد لما ثار الذين ثاروا في نيوبورت، ولكن الثورة كانت بالنسبة إليهم ضريبة غيمان أو كرامة، تؤدي دون نظر إلى العواقب، إذا حتى لو باغتوا نيوبورت واستولوا عليها فماذا بعد ؟ وماذا تؤثر بلدة في وسط مملكة ؟

كما كانت للبعض الآخر استشهاد في سبيل قضية عظيمة نبيلة.

وليس دل على ذلك من هذا الخطاب الذي تركه شاب بالغ في الثامنة عشرة من عمره، هو جورج شل في مساء اليوم السابق للهجوم لأبويه وجاء فيه :

يونيتبول، الأحد مساء ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ :

والدِّي العزيز..

أرجو لأن يخبركما هذا الخطاب بخبر، كما أجد نفسي في هذه اللحظة، فسأرتبط هذا المساء بمعركة مجيدة في سبيل الحرية، وإذا أراد الله تعالى استبقاء حياتي، فسأراكما قريباً، وإذا لم يشأ فلا تحزنا علىّ، فسأسقط في سبيل قضية نبيلة، عدوي الآتي لدي مستر سيسل، وكذلك فلانس^(١).

وداعاً..

وقد كان جورج شل من بين العشرة الذين قتلوا أمام فندق وست جيت.

(1) Zifi years, March, P. 124.

ومع أن تاريخ هذه الفترة غامض تماماً بحيث لا يمكن الجزم فيه بشيء، إلا أنه يبدو أن لجنة ثورية قد خلفت المؤتمر تتكون من جون فروست (نيوبورت) بيتر بوسي Peter Bussay من برادفورد، ويحتمل أن يكون قد اشترك فيها أيضاً روبرت لوري Robert Lowery، ودكتور جون تيلور John Taylor، وأن هذه اللجنة عقدت عدة جلسات سرية رسمت فيها خطة للثورة في مختلف المناطق، وكانت علامة الثورة هي الاستيلاء على نيوبورت.

ويزان نبأ هذه المؤامرة تطرق إلى أوكوتور، وأنه حاول ثني المتآمريين عن هذه الفكرة الحمقاء، وأرسل إلى جون قروش الذي أجاب فيما قيل بأنه بفضل أن يلهب راسه بالرصاص على أن يطرح فكرته.

وعلى كل حال فأينما نظرنا في تارك الحركة فلن نجد فيها أكثر من مظاهر عاطفية دموية تحدث عندما ننزل شئون الدعوات للأفراد أو العواطف.

وتولى الدفاع عن المسجونين محام من كبار المحافظين وقام دفاعه على أسس واضحة، فإن كل الخطابات والاجتماعات بل وحتى الأفعال التي قام بها ثوار نيوبورت لا تزيد عما قام به الشعب قبيل الإصلاح، بتأييد الهويج الذين يلون الحكم الآن، وقد كان من بين التعاهديين المعتقلين قضاة وكل إليهم عند الإصلاح تهدئة الأمور، كما كان فروست قاضياً حتى عارضت السلطات نشاطه في تأييد الهويج.

ومع هذا فقد صدر الحكم على فروست وتبلور بالإعدام وخفف على غير إرادة لورد ملبورن إلى الترحيل مدى الحياة.

نهاية التعاهدية :

جاء دور الدعوة الثانية المعاصرة للتعاهدية - دعوة حرية التجارة - بعد أن انتهت الجولة الأولى للتعاهدية، وأظهر مجلس العموم بعد مظاهر تأييد خادعة لفكرة حرية التجارة تشددًا لم يكن منتظرًا، ورزقت العصابة زعيمًا متراحيًا في مناصرتها في المجلس هو G. W. Wood⁽¹⁾، كما رزقت التعاهدية من قبل زعيمها البرلماني المتناقل "أنوود" فلم يحسن كل منهما الدفاع عن دعوته، ورأى زعماء حرية التجارة ضرورة الإلتجاء إلى الشعب والاستعانة باستشارته على كسب تأييد المجلس، وكانت في تنظيماتها الشعبية موفقة أكثر من التعاهدية، وهو أمر يبدو عجيبيًا للوهلة الأولى ولكنه بعد تفكير قصير لا يبدو كذلك، فإذا كان >>>>> قد باع حق "اليكورية" العظيم بطبق من العدس، فكيف لا يناصر العمل الجياع دعوة تؤكد لهم أن جهودها منصبة على إرخاص الرغيف، ولا ترى غضاضة في أن تسير أعوانها يحملون أرغفة تمثل نماذج من أرغفة الدول الأخرى التي لا تفرض ضرائب، وكلها أكبر من الرغيف الإنجليزي وأرخص ثمنًا⁽²⁾؟

فلم يكن التعاهديون ليستطيعون "تجسيم" مبادئهم السياسية الكبيرة هذا التجسيم الذي يسيل للعباب، دون تفكير أو دراسة أو مناقشة.

(1) كان وودود رئيس مجلس غرفة تجارة مانشستر، ولم يكن من المتحمسين لفكرة حرية التجارة.

(2) ذكر أنجلز في كتابه ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا أن عقوبة مقاومة قوانين الغلال سيرت رجالاً يحملون نموذجين لرغيفين، الأول : كبير كتب عليه "الرغيف الأمريكي ٤ شلنات في اليوم، والثاني : صغير وكتب عليه الأرغيف الإنجليزي ٢ شلن في اليوم، وقد استهدفت من ذلك تبيد الفكرة التي انتشرت بين العمال من أن إرخاص ثمن الرغيف سيثبته تخفيف الأجور.

من أجل هذا نرى العصبية تنتقل من نجاح إلى نجاح في الوقت الذي كانت التعاهدية تعاني <<<<<< الفشل، وكان من سخرية الأقدار أن تقيم العصبية قصرها مانشستر في المكان نفسه الذي وقعت فيه سنة ١٨١٩م مذبحه بترلوا^(١).. وهكذا بدلاً من أن يوجد نصب يمجّد الضحايا.. قام نصب يمثل قوة الصناعة والرأسمالية.. وحرية التجارة.

وبذلك جهود لضم أشلاء ومجموعات التعاهديين المتناثرة إلى عصبية الغلال، وكان مالتس قد بذل من قبل جهداً لإقناع لوفت وبقية التعاهديين بإضافة إلغاء قوانين الغلال إلى برنامجهم في مقابل تأييد الطبقة الوسطى لمطالبهم، ولم ينجح تماماً لأن خديعة الطبقة الوسطى للعمال في الانتخابات، وقسوة وزارة الهويج ونظريات مالتس ومدرسة <<<<<< والحر كلها، كانت تجعلهم يمتنعون عنها، وتجعل غرائزهم تنفر من تعاون مشترك، فضلاً عن أن العمال الزراعيين رأوا في إلغاء قوانين الغلال إلغاء آخر رابطة تربطهم بالماضي وقطع الصلة تماماً بتلك الأيام السعيدة الغابرة وإخضاع الريف لسيطرة الصناعة ونظمها الصارمة القاسية.

أسس التعاهديون "الجمعية الأهلية للعهد"^(٢) National Charter Consecration، ورغم أن التنظيمات الأهلية كانت محرمة، ووصل أعضاؤها في آخر السنة إلى ١٣ ألف، ولكنهم في آخر السنة التالية بلغوا ٤٨ ألفاً، وإن لم يكن من العسير التأكد من هذه الأرقام، لأنه لم يكن يقابلها اشتراكات مادية، بينما انصرف دكتور بيتر مادويل Dr. Peter McDougall، وهو أحد التوريين، إلى تأسيس الجمعيات التعاهدية.

وفي سنة ١٨٤١م شكل المحافظون الوزارة برئاسة بيل الذي قاوم إلغاء قوانين الغلال من قبل في مجلس العموم، فكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت العصبية تحاول مرة أخرى التعاون مع التعاهديين، ببعض النجاح، ففي اجتماع في ١٥ فبراير سنة ١٨٤٢م^(٣) حررت عريضة تقترح الجمع بين إلغاء قوانين الغلال وتبني العهد، وفي اليوم التالي وافق على ذلك من الحزبيين، وانقضى الربيع والصيف في حماسة واستثارة مشتركة.

وكان أوطوتور قد افرج عنه في سبتمبر سنة ١٩٤١م من السجن لثمانية عشر شهراً الذي حكم عليه به في مايو ١٨٤٠م، وبمجرد ظهوره تملك القيادة، وفرض زعامته على الحركة الجديدة، دون أن يكون له صفة رسمية في الجمعية الأهلية للعهد^(٤)، وأخذ يعد العدة لتقديم عريضة أكبر من العريضة الأولى.

في هذا الوقت ظهر بعض الراديكاليين المؤمنين بفكرة التصويت دون الإيمان بفكرة العنف والتنف حولهم مجموعة من البورجوازية الصغيرة التي حرمت من التصويت في الإصلاح الماضي وأسسو بزعامة جوزيف ستورج Joseph Sturge أحد رجال طائفة "الكويكر" في "برمنجهام" اتحاد الانتخاب العام Complete Suffrage Union وأصدر نداء تحت عنوان "التراضي بين الطبقات الوسطى والعاملة" Reconciliation between the Middle and Carousing Classes، وجذبت الفكرة انتباه لوفت وفريق العمال المهرة، وكان لوفت قد أمضى مدة عقوبته في السجن يكتب "رسالة يجدد بها أسلوب التعاهدية"، على ضوء التجارب الماضية بحيث تعتمد على التعليم أكثر من الاستثارة الجماهيرية.

(١) ظروف الطبقة العاملة، ص ٢٦٦.

(٢) صانعوا الحركة العمالية، ص ٩٦.

(٣) ظروف الطبقة العاملة، ص ٢٦٦.

(٤) صانعوا الحركة العمالية، ص ٩٨.

وكان أوكوتور يطوف داعياً لعريضته حتى حصل على عريضة طولها ستى أميال أو تحمل توقيع⁽¹⁾ ٧٠٢ر٣١٧ر٣، وكانت من الضخامة بحيث قطعت ليمن إدخالها! وقدمها، إذا جاز هذا اللفظ بعد ذلك في مايو سنة ١٩٤٢م إلى المجلس النائب سلنجسي نكومب الذي سيصير صديقاً حميماً للعمال والحركة النقابية، وانهقد مؤتمر جديد ليساندها، ولكنها هزمت مرة ثانية في المجلس وألقى ماكولي خطبة مشهورة في معارضتها، وكان على التعاديين مرة ثانية أن يقرروا ماذا يفعلون، ومن حسن حظهم هذه المرة أن ساءت الأحوال الاقتصادية في لأغسطس، فخفضت الأجور، ونشبت الاضرابات وعم الاستياء جمهور العمال، وأشعل التعاديون هذا السخط لاكتساب تأييد العمال وتحويل إضراباتهم الاقتصادية إلى مظاهرة سياسية لتأييد الأمر ونجحوا في ذلك، ولاسيما في مانشستر حيث خدمت كل مداخن المصانع التي كانت تشق عنان السماء، وتملاً الأجواء بدخانها، وأغرى هذا النجاح التعاديين على التفكير في مد نطاق الاضرابات بحيث يأخذ شكلاً أهلياً وعقد مؤتمر للمندوبين في لانكشير لتحقيق ذلك، ولكن أوكونور لدهشة الجميع عارض الإضراب وأكد أن عصابة الغلال هي التي تتفعل هذه الإضرابات لتتخلص من العمال وصاح "إنهم يدفعون العمال خارجاً.. فكيف نستطيع أن ندفعهم داخلًا"؟ وملاً أعمدة "النجم" بدعاية ضد الإضراب فعجل ذلك بفشله، إن لم يكن قد تسبب فيه.

وحركت الحكومة الجنود، وسبق العمال الجياح إلى العمل في المصانع بالشروط التي أملاها أصحابها، وقبض على ١٥٠٠ عامل، ورحل ٧٩ إلى أستراليا^(٢)، وهزمت التعاهدية في الجولة الثانية، وإن كانت هزيمة مقنعة.

وفي ديسمبر من عام ١٨٤٢م عقد في برمنجهام مؤتمر أهلي National Comment ion ضم كل المعسكرات التي كانت تعمل للعهد : ستورج ومعه ليف من الراديكاليين والطبقة البورجوازية الصغيرة، لوفت والتعاديون الأول من العمال المهرة الذين يقفون موقفاً وسطاً متزنًا، أوكونور الذي كان يحاول السيطرة على المؤتمر بديماجوجية كما سيطر على التكتلات السابقة، وعرض ستورج في هذا المؤتمر تحرير لائحة الحقوق "Boll of Rights" التي تشمل على صلب نقط العهد، ولكنها تتجرد من اسمه المثير، وما يصطحب به في الأذهان من عنف، وديماجوجية، ولكنه لم يكذ يعلن هذا الاقتراح حتى تعالت الأصوات "العهد.. العهد"، فبالنسبة لأنصار لوفيت، كما هو لأنصار أوكونور أصبح العهد رمزاً يبلور كفاحهم ويمثل أمانهم ويحرك عواطفهم، وقطعة من تاريخ كفاحهم، بينما لا تمثل لائحة الحقوق شيئاً من ذلك، وكانت النتيجة أن انسحب ستورج وأنصاره.

تعرضت الحركة لانحراف عجيب، فإن أوكونور بعد الفشل المزدوج وانقضاء المؤتمر الأهلي، ارتأى فجأة فكرة جديدة أخذ يدعو إليها من أبريل سنة ١٨٤٣م تلك هي أنه لا شيء يخلص الطبقة العاملة من يؤسها إلا العودة مرة أخرى إلى الأرض وتكوين قرى كبرى تعاهدية تعاونية يتحررون فيها من نظم الصناعة الصارمة، ويسيروا حاجاتهم بطرق الصناعات الريفية والمنزلية، وعندما عقد مؤتمر للجمعية الأهلية للعهد استطاع أوكونور أن يحمل الجمعية على تبني الفكرة والأخذ بها بحيث ارتؤي استمرار الدعوة للعهد وافتتاح باب التبرعات والاككتابات للنهضة بمشروع الأراضي.

(1) Common People, 283.

(2) Common People, 285.

وقد كان مما ساعد العمال على تقبل هذا الانحراف أن نذكر أن الصلة لم تكن قد أنبتت بعد بين الجيل الزراعي والجيل الصناعي، وأن الذين نبذتهم الصناعة وأصلطوا بتارها وعذابها من ما بين بطالة مجيعة أو نظام قاس رهيب أصبحوا ينظرون إلى فكرة أن يجد كل واحد منهم بيتاً وأرضاً وأن يستريح تحت شجرة تيتية، لا يزعجه هدير الآلات، ولا قسوة النظام، ولا إملاء الملاحظين، كأقصى الآمال التي تبعث السكينة والراحة، وكان المشروع بعد يقدم حلاً وعملاً جاهزاً بالغل إن لم يكن للجميع، فإن أمام الجميع فرصة "الحظ"؛ إذ كانت البيوت ستوزع على المساهمين بالقرعة^(١).

وتحمس الناس للمشروع تحمساً يقرب من التعصب، وانسال تيار غير متقطع من اشتراكات وتبرعات العمال، بمعدل مائتي جنيه في الأسبوع حتى وصل إلى مائة ألف، وعندما أزعج هذا التيار بعض المتزين الذين وجدوا فيه مغامرة اقتصادية، قام أنصار أوكونور قومة رجل واحد يعلنون تمسكهم بالفكرة ويرمون المعارضين بأقذع الألقاب والصفات وفصل "كوبر" Cooper من المؤتمر التعاهدي، وزاد هذا التأييد من غرور أوكونور ووقعه في نفسه وطاغية "أبنائه الأعداء" Dear Children له.

وسجل المشروع أخيراً سنة ١٨٤٦م، وبعد تقليب كل الوجوه القانونية كالجسمية التعاونية التعاهدية للأراضي Chartist Cooperative Land Soc.، وإن كان الاسم الذي شاع عنها هو الشركة الأهلية للأراضي National Land Company، وفي سنة ١٨٤٧م اشترت أحد الضياع وافتتحت في احتفال جليل ألف فيه أرنست جونز إحدى قصائده، وأخذ سلفة عليها لشراء أخرى، وبهذه الطريقة افتتحت خمس ضياع تعاهدية، وقد ازدهر بعض هذه القرى، وفشل البعض الآخر، ولكن لم يكن لسكانها جميعاً أي نشاط سياسي، فما أن استقروا تحت شجيرات تينهم، حتى انطوى تاريخهم وانتهى كفاحهم.

على أن أوكونور لم يغفل النشاط السياسي، فقد انتخب سنة ١٨٤٧م نائباً عن توتنجهام، وكانت السنة التالية سنة ١٨٤٨م سنة الثورات والانقلابات والمنشور الشيوعي، وحركت هذه الظروف كلها الجهد التعاهدي الأخير، إذ قرر التعاهديون تقديم عريضة ثالثة لتأييد العهد، ودعوة مؤتمر جديد وإعداد العدة لمظاهرة ضخمة تقدم فيها العريضة إلى البرلمان، فإذا رفضها قبل ذلك بانتخاب جمعية أهلية تعاهدية، لا تنفض حتى يصبح العهد قانوناً للبلاد، ووضع أوكونور تسوية دستور الجمهورية البريطانية British Republic، جاعلاً نفسه رئيساً^(٢).

وفي هذه المرة أيضاً هزمت التعاهدية هزيمة كتبت نهايتها كحركة عامة عاملة، فإن الحكومة وقد بالغت في تقدير قوة التعاهدية وضعت الدوق العجوز ولنجتون في منصب القيادة، ونددت أكثر من مائة وخمسين ألف كونستابل كان من بينهم لويس بونايرت الذي صار فيما بعد إمبراطوراً، وحصنت المباني ووضعت المدافع في النقط الاستراتيجية وسلحت المواطنين المدنيين.

وكان التعاهديون قرروا الاجتماع في كنتجتون كومون Kensington Common، والزحف منها في مظاهرتهم من نصف مليون إلى البرلمان لتسليم عريضة قيل إن عدد الموقعين عليها وصل إلى ستة ملايين، فرأت الحكومة أن توقف ذلك بالاستيلاء على الكوبري وحشده بالجنود ومنع المرور منه "تكتيك الدوق أغلب الظن"!

(١) صانعو الحركة العمالية، ص ١٠٠.

(2) Common People, 283.

وفي يوم ١٠ أبريل، ميعاد الاجتماع، تجمهر حوالي عشرين ألف بتقديلا التيمس و ٢٥٠ ألفاً بتقدير النجم الشمالي، وأخذ أوكونور بالخوف أو بالحذر وقر رأيه على عدم الاصطدام، وتعهد للبوليس بإرسال المتظاهرين إلى بيوتهم، وخطب إحدى خطبه المثيرة التي أوضح فيها أنه حقناً للدماء يرى عدم الاشتباك وطالب المتجمهرين بالثقة في "والدهم الأمين، ووكيلهم المتطوع"، ولما ظفر فيها صاح "فليساعدي الله إذن! فساموت على أرض المجلس.. أو أظفر بحقوقكم"^(١)، وانصرف وسيتيميسر تتبعه عدة عربات تحمل إحداها العريضة التي عندما فحصت في المجلس واكتشف أن بعض الإمضاءات غير صحيحة، وإن إمضاءات أخرى كإمضاء الملكة! والأمير الوصي ودوق ولنجتون^(٢)! مزورة، لم تظفر العريضة بأكثر من سبعة عشر صوتاً يؤيدها.

وهكذا تفرق الاجتماع العظيم للعاشر في أبريل سنة ١٨٤٨م دون أن يحقق شيئاً من آمال التوريين في القادة، ومخاوف الحكومة، وكتب لورد جون رسل يقدم في تواضع تحياته إلى الملكة ويشرفه أن يقرر أن اجتماع كنجتن كومون كان فشلاً ذريعاً.

وقد كان هذا حقيقياً، إلا أن التعاهدية، وهو تجود بروحها، كان عليها أن تبذل جهداً أخيراً، وكان جهداً بديعاً كما يحدث دائماً للجهود الأخيرة، ولما كان المؤتمر لم يستطع أن يثبت في موضوع الثورة، وكان رئيسه أوكونور كما كان معاوناه هارفي وأرنست جونز عاجزون عن الانتهاء إلى رأي، فقد ترك ذلك للجمعية العمومية التي رأت تغيير تأسيس الجمعية الأهلية للعهد على أساس كفاحي جديد وانتخبت دكتور مكدول Dr. McDauall رئيساً تنفيذياً، ولكن الاختلافات تلت ذلك، وفرقت الجمعية قديداً وأمشاجاً، وفض الفريق المصمم في فكرة الثورة، فأسس "حرس وطني" National Grand في يوركشير ولانكشير، ودرّب - كما قيل - ثلاثة آلاف في Wilsden تحت علم أسود، وفي بنجلي وبرادفورد Bingley and Bradord كانت هناك فصائل قوية، وقد اصطدمت فصيلة برادفورد مع البوليس في صدام مكشوف وهزمته بعد أن قتلت واحداً وجرحت عدة، ولكنها انسحبت قبل وصول الجيش، وحدثت اشتباكات في ليفربول وليستر وأبردين وجلاسجو، واهتبل الجواسيس الفرصة للقبض على الناس، وصادر قاض أمراً بالقبض على "وات تيلر" Wat Tyler، ودبرت مؤامرة في لندن لاصطياد البوليس في الضواحي، ولكنها بعد أن نجحت بعض الشيء انكشفت، فدبرت مؤامرة، كانت أكثر إحكاماً، ولكن كان من بين واضعيها جاسوس حكومي يدعي جونسون فوضع خططها بين يدي الحكومة التي قبضت على المؤتمرين وحكمت عليها بناء على شهادة جونسون، بالتراحيل مدى الحياة، وةكانت المؤامرة والمحاكمة أكثر استثارة من مؤامرة ومحاكمة نيوبورت، وعلى هذا فلم يبذل جهداً أو دعاية لإنقاذ ضحاياها، على أن دماء التعاهدية قد أستنزفت للنهائية.

ولم تقم للتعاهدية قائمة بعد ذلك، وأسس بروننير أوبرن من بعض فلولوها العصابة الأهلية للإصلاح National Reform Claque جاعلاً مبادئها تأميم الأراضي وتعميم المنفعة بالخدمات العامة والصناعات الاحتكارية، وتولى جورج جوليان هارفي قيادة البعثة الباقية من فلول بتأييد كارل ماركس وحاول عبناً إيقاظ التعاهدية كحركة بروليتارية على أسس ماركسية، وكان من نتائج ذلك أن أرسل ماركس خطاباً في مارس سنة ١٨٥٤م^(٣)، إلى المؤتمر التعاهدي في مانشستر بعنوان خطاب إلى برلمان العمال غير فيه عن أسفه لاضطراره

(1) People. 314.

(2) Notes on British Acetous VI part. N. 837.

(3) On England, P. 402.

مغادرة لندن وقتئذ، وبالتالي عدم استطاعته تلبية دعوة المؤتمر في الحضور كعضو شرفي وعبر فيه عن أمله في أن ينتصر العمال على الإنسان بعد أن انتصروا على الطبيعة بتوحيد قواهم في تنظيم الأهلي، وكرر فكرة وجود برلمانيين برلمان الشعب في مانشستر وبرلمان الأغنياء في وستمنسر، كما أننا نرى في كتاباته بعد ذلك بعام وصف لمظاهرة كبيرة في هايدبارك احتجاجاً على لائحة قديمة إلى البرلمان تستهدف إغلاق كل المؤسسات يوم الأحد (فيما عدا من ٦ إلى ١٠ صباحاً) أخذ التعاهدون منها بنصيب كبير، ووزعت فيها نشرات عن التنمية >>>>>>>> لإعادة تنظيم التعاهدية^(١)، ولكن هذه الجهود كلها لم تكن لتحيي الموات و تبعث الرميم، بل إن جونز نفسه انتهى بعد سنة ١٨٥٨م بأن أصبح يؤمن بسياسة التحالف بين الطبقات العاملة والطبقة الوسطى لتوسيع دائرة الانتخاب، وماتت التعاهدية بعد ذلك مية تدرجية هادئة بفضل انتشار التعليم وتحسين الأحوال، وتحقيق بعض مبادئها.

وفي سنة ١٨٥٥م مات أوكونور وشيع جنازته خمسون ألف وألقى وليم جونز مرثاه قال فيها :

"كان سليم الطوية.. فُخِّد.. كريم الطبع فاستغل.. وكانت رغبته في إسعاد الشعب غير محدودة، وأن أخطأه التدبير اللازم للنجاح، ولعل هذا ما يمكن أن يقال أيضاً على التعاهدية، ولعل هذا الإيقاع كان مرثاه، إذ لم يحدث بعد اجتماع التعاهديون حول جثة زعيمهم.. أي اجتماع آخر لهم يعتد به".

تقدير الحركة التعاهدية (راي) و (وب) :

أشار كاتبان مرموقان إلى الحركة التعاهدية، أما أولهما فهو "وب" في "تاريخ النقابية الإنجليزية"، وأما الثاني فهو فرديريك أنجلز في كتابه "ظروف الطبقة العاملة في بريطانيا" وكل واحد منهما نظر إلى الحركة من زاوية خاصة.

أما "وب" فقد نظر إليها من زاوية الحركة النقابية، وهو يرى أنها قد لعبت أعظم الأدوار في تاريخ العمال من سنة ١٨٣٧م حتى ١٨٤٢م، وأنها لم تترك المسرح حتى سنة ١٨٤٨م، ولكن بعد أن أكسبها الإيمان والإخلاص والتضحية والبطولة، وهي المشاعر التي امتلأت بها أفئدة جمهورها - الاحترام والتقدير - فإن عدم كفاءة زعمائها، ومبالغاتهم الخطابية وديماجوجية بعضهم وانشاقهم وتأميرهم وتخبطهم الاقتصادي والسياسي قد شان الحركة وانحط بها ثم قضي عليها، وإنها بينما حصلت على تأييد معظم الطبقة العاملة، فإن النقابات لا يمكن أن تعد جزءاً لا يتجزأ منها، كما كانت بالنسبة للادينية سنوات ٣٣ - ١٨٣٤م، وإن كان بعض زعماء النقابات في الوقت نفسه اعتبر من أبرز زعماء التعاهدية، وتأثرت بعض النقابات كنقابة عمال الأحذية بالدعوة التعاهدية وحاولت أن تنتشرها في بقية النقابات، كما سيطر التعاهديون على إضرابات سنة ١٨٤٢م في لانكشير، وهي الإضرابات التي قبل أن عصبة مقاومة قوانين الغلال قد أثارته، وحولها تقريباً إلى تمرد سياسي، ولكن لم يكن من الطبيعي أن يضرب العمال ويجوعوا حتى يتحقق الإصلاح السياسي، وعندما دعا التعاهديون في شيفيلد إلى إضراب عام حتى يتحقق العهد أرسل سبعة من سكرتاري النقابات المحلية إلى الجرائد يعلنون أن نقاباتهم ليس لها علاقة بالاجتماعات أو القرارات التعاهدية، ويجب أن نتذكر أن النقابيين في هذا الوقت كانوا قلة، من بين العمال (حوالي مائة ألف)، وبالتالي لم يكونوا ليؤثروا كثيراً وسط الملايين الثلاثة أو الأربعة الذين ادعاهم زعماء التعاهدية، ولا تحوي سجلات معظم النقابات أي إشارات إلى تأييد التعاهدية، بينما يوجد في بعضها قرارات بتأييد دعوة حرية التجارة، وقد يوضح هذا اتخاذ النقابات لمبدأ فصل السياسة عن النشاط النقابي، الأمر

(1) Ibid, P 420.

الذي كان محل نقد مر من التعااهديين، كما يوضح ذلك خوف النقابيين وقتئذ على أموالهم من مخاطر الحركة أو مطالبها التي كانت جديرة بأن تبتلع كل شيء، وأغلب الظن أن هذا العامل الثاني كان أقوى من الأول ؛ لأن القابات خلال عامي ٣١-١٨٣٢م قامت بدور نشيط في المطالبة بالإصلاح البرلماني، وقد وصل عزوف النقابات عن مساعدة الحركة التعااهدية إلى درجة عدم محاولة جمع المال لمساعدة ضحاياها، وقد كان العرف وقتئذ يقضي بمساعدة كل الطبقات العاملة، وكان نيوبورت وفروست وجونز وليمز جديرين بجزء من العطف الذي كان يسيع منذ محاكمة عمال دورشستر، على كل ضحايا الحركة العاملة، وفي سنة ١٨٤٦م كتب أوكونور في مرارة "لم يكن هناك عزوف إجرائي أكثر من الذي أظهرته النقابات نحو المعذبين من أبنائها، ولو أن تصف ما صنع لعمال دورشستر أو عمال غزل القطن بجلاسجو قدم لفروست ووليمز وجونز لكانوا قد أعيد ومن وقت طويل".

تقدير الحركة التعااهدية (راي) و(أنجلز) :

نظر فرديريك أنجلز إلى الحركة العمالية من الزاوية المتسعة زاوية الكفاح العمالي السياسي، الذي لا يقتصر حتى على العمال بأسرهم، ولكنه يشمل الشعب بأسره، وخصص لها جزءاً كبيراً من كتابه وتناول بالتحليل مراحلها المختلفة، وهو يرى أنها بدأت من سنة ١٨٣٥م محرقة عمالية بصفة أساسية وإن لن تنفصل تماماً عن البورجوازية الصغيرة، وقد مضت راديكالية العمال مع راديكالية البورجوازية الصغيرة، وعقدا مؤتمراتها معاً، كما لو كانا حزباً واحداً ؛ لأن مؤخرة الطبقة الوسطى ناقمة على الإصلاح البرلماني ضنه عليها بحق التصويت.

وفي هذا الوقت المبكر ظهرت الحصيصة الاشتراكية لتعاهدية العمال، وفي اجتماع حضره مائتي ألف من العمال في كرسال مور Kersall Moor في ماتشستر قال القس ستيفنس :

"إن التعاهدية أيها الأصدقاء ليست حركة سياسية، الغرض الأساسي فيها أن يكون لكم حق الانتخاب، إنها قضية شوكة وسكين.. والعهد يعني بيتاً أحسن وغذاءً وشراباً أطيب، وساعات عمل أقصر".

وكانت الحركة ضد قانون الفقير الجديد، وقانون العشر ساعات على علاقة وثيقة بالتعاهدية، وفي كل اجتماعات هذه الفترة كانت تقدم مئات العرائض الخاصة بتحسين الظروف الاجتماعية للعمال مع العريضة الأساسية للعهد.

وعندما تحدث أنجلز عن انفصال التعااهديين بزعامة لوفت عن فريق الراديكاليين بزعامة ستورج، قال :

"من هذه اللحظة أصبحت التعاهدية عمالية خالصة وتحررت من كل العناصر البورجوازية، وتحولت صحف هذه شيئاً فشيئاً إلى بقية نقمات الأحرار كحرية التجارة، وهاجمت مشروع قانون العشر ساعات وكل المطالب المقصورة على العمال".

وعلى نقيض هؤلاء، تبنت التعاهدية العمالية بحماسة مزدوجة كل كفاح البلوريتاريا ضد البورجوازية، وكانت المطالب التي قدمها العمال كقانون العشر ساعات، والحماية ضد الرأسماليين والأجور الطيبة والعمل المضمون وإلغاء قانون الفقير الجديد، وهي كلها تضاد المنافسة الحرة وحرية التجارة [التي كان يدعو إليها الراديكاليون والبورجوازيين] وهذه هي النقطة التي فصلت بين البروليتاريا والبورجوازية والتعاهدية والراديكالية، ولا يمكن أن نفهم البورجوازية ذلك لأنها لا تفهم البروليتاريا.

ويرى أنجلز أن المصنعين وأنصار حرية التجارة هم الذين دفعوا التعاهدية إلى بعض صور العنف والإضرابات لحدوث أزمة سنة ١٨٤٢م، واستيلاء التوري على الحكم، ولم يكن عبثاً أن تعاصر هذه الأحداث تخالف أيضاً حرية التجارة بالتعاهديين، وقد أراد الأول مدفوعين بالعاملين السابقين، القيام بعمل ثوري لإجبار الحكومة على إلغاء قوانين الغلال، وكان على العمال أن يقوموا بذلك وأن يقبضوا على "أبو فروة" بأيديهم حتى لا تخترق أيدي البورجوازيين، فضلاً عن أن مثل هذا العمل، سيدفع العمال إلى الأبراشيات الريفية حيث أملاك أرستقراطية التوري ليعيثوا فيها فساداً، بينما ينتظرون هم آمنين دون أن يقموا أنفسهم في مخاطرها، وعندما تحسنت الأحوال في يوليه خشى أصحاب الأعمال أن تقلت منهم الفرصة فخفضت ثلاث مصانع في ستالبروج Staley bridge الأجور رغم التحسن، وليس من المعلوم ما إذا كانوا قد اتخذوا هذا الإجراء من تلقاء أنفسهم أو بالاتفاق مع بعض المصنعيين، ولاسيما الذين يتبعون عصابة مقاومة قوانين الغلال وقد انسحب اثنان بعد فترة، ولكن أصحاب المصنع الثالث "ولين بايلي وإخوانه" أخبروا العمال أنه إذا لم تعجبهم الأجور فمن الخير لهم أن يذهبوا "ويلعبوا شوية" They had better to go and play a hit، وقد أثار هذا الرد ثائرة العمال، فانصرفوا في مظاهرة صاخبة خلال المدينة ودعوا كل زملائهم لترك العمل، وفي خلال ساعات توقف كل مصنع وسرت العدوى إلى مانشستر وليدز وستكبورت وجونسون خلال النصف الأول من أغسطس، ولكن المناقشات التي دارت لم تكن - لخيبة المصنعيين وأنصار حرية التجارة - حول إلغاء قوانين الغلال، ولكن حول المطالبة بالأجر العادل ويوم العمل العادل، وأدرك أصحاب الأعمال أنه ليس من السهل أن يكون العمال مجرد أداة في أيديهم وخشوا أن يفلت الزمام فأنحوا على دعاة التعاهدية باللوم وحملوهم تبعه الشغب في حين أنهم هم المسؤولون عنه، وكان هذا الموقف مقدمة للفصل الذي حدث عندما أريد توحيد الجهود مرة أخرى.

الخلاصة :

ليس من العسير، مع هذا أن نصل إلى الحقيقة بين وجهتي نظر وب وأنجلز، فقد كانت التعاهدية حركة غصلاح سياسي عندما قام بها لوفت وفريقه من أرستقراطية العمال والمشتغلين منهم بالمسائل العامة، ولكنها لم تلبث عندما انتشرت بين غمار العمال أن أصبحت احتجاجاً على الفاقة والبأساء والبطالة التي كانت تطحن العمال طحناً، ووجد فيها الزعماء الآخرون الذين كانوا يعملون ضد هذا الوضع بلورة تجمع السخط، وتفزع الحكومة، فلم يلبث أن أصبحت حركة اقتصادية الغاية سياسية الوسيلة، ولكن هذا الوضع كان يعارض نفسه لأن الإصلاح السياسي المطلوب لم يكن ليمحي ضرورة البأساء والفاقة التي كانت اقتصادية بحتة، وعلاجها اقتصادي أيضاً، وليس أدل على هذا من أن الحركة كانت تشتد باشتداد أزمتي ٣٩ و ١٩٤٢م وتفتت عند فتورهما ونشأ من هذا الوضع أن جمعت التعاهدية جمهوراً وزعماء مزيفين متناقضين فجمهور الشمال والمناطق الوسطى كان من العمال الجياع الذين أودت الصناعة بمصادر رزقهم كعمال النسيج اليدوي وحبك الصوف والعمال الريفيين الذين جنى عليهم قانون الفقير الجديد، وكان لهذا الفريق زعماءه أوستلر وستيفنسن وأوكونور، وكان هناك فريق لندن المعتزل - بزعامه لوفت - الذي يتكون من عمال في وضعية اقتصادية يأمنوا فيها الحاجة الملحة بحيث لا يضطرون إلى النظر إلى تحقيق العهد باعتباره المنفذ من أزمتهم الواقعة، وأضيف إلى هذين الفريقين العماليين فريق البورجوازية والطبقة الوسطى والراديكاليين وأنصار حرية التجارة بميولهم المتضاربة فلم يلبث أن أصبحت التعاهدية اسماً لديانة تتعدد فيها المذاهب وتختلف فيها المشايخ، وكانت قوى الزعماء متعادلة، فلم يظهر الزعيم الذي يستطيع أن يخضع الجميع، ويصهر كل هذه الاختلافات، وقد تطلبت طبيعتها أن يبرز أوكونور الهائج المدوي الذي قدم للعمال الجيش البديل الوحيد عن الخبز والعمال، العاطفة والأمل، ومن

هنا كان بروزه وانتصاره فاستطاع أن يعلل العمال بالأمني حتى انقضت الأزمة شيئاً ما، وتحسنت الأحوال، فلم تكن قيادته خطأً تاريخياً أو خطأً سيئاً للحركة، فإن رسالته في تلك الفترة الحالكة اليائسة التي لم تكن ليستطيع العمال فيها شيئاً، كانت أن يجتاز بهم الأربعينات الجائعة كما يسمونها، دون أن يفقدوا معنوياتهم، وأن يقدم لهم الغذاء العاطفي عندما عز الغذاء المادي، وكانت قضية «الشوكة والسكينة» واكبت ذي الحديقة^(١)، و«شجرة التين» المريحة كلها لم تكن أكثر من وعود يتطبق عليها البيت العربي :

متى أن تكن حقاً تكن أحسن المنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

أو أن تعرض نظامها وأموالها للخطر، ومن العسير إبداء رأي محدد في أي الاحتمالين كان أكثر توقعاً، وبالتالي تحديد موقف النقابات ومدى مسؤوليتها.

والشيء السليم الوحيد في الحركة كان هو الشرط السياسي، أي النقط الست للعهد التي أثبتت صحتها، بيد أنها كانت متقدمة بعض الشيء عن وقتها، ولو اقتصرنا الدعوة عليها ونظمت لما احتاج تحقيقها إلى الوقت الطويل الذي حققت فيه، ومع هذا فقد بدأ في إصلاح الدوائر وتوسيع دائرة الانتخاب سنة ١٨٦٧م حتى شملت كل رجل أو امرأة سنة ٢٠٠٠م، ووافق على الاقتراع السري سنة ١٨٧٢م، وبدأت تسوية الدوائر من سنة ١٨٨٥م، وصرفت مهايا للأعضاء سنة ١٩١٠م، والنقطة الوحيدة التي لم تتحقق حتى الآن هي البرلمان السنوي، وما من شك في أنها أقل النقط رصانة وصحة.

كما كان النص هدية فصل في إصلاح قانون الفقير المعدل، وكشف السوءات التي <<<<<< عن تقرير مبدأ «إساءة المعاملة» حتى أودت فضيحة أندوفر^(٢)، Andover Scandal بالقوميسرية أنفسهم، ووكل أمر تنفيذ القانون إلى مجلس وزاري، ولا يقل فضلها في تحقيق قانون العشر ساعات عن فضلها في وضع نهاية قوميسري قانون الفقير، ففي هاتين الناحيتين لم تضع عبئاً جهود التعاهديين، إذ أثمرت قبل أن تأفل الحركة.

ودراسة التعاهدية، تقدم دروساً طيبة في الحركات السياسية الشعبية؛ لأنه قدر لها أن تستمر طويلاً، وأن تتعرض لتقلبات كثيرة، ولا ريب أنها أعظم استجابة شعبية تملك الشعب البريطاني في العصر الحديث، ولا يمكن مقارنتها بفكر ثورة الفلاحين في القرن الرابع عشر، كما أن موقف النقابات منها جدير بالنظر، فقد كان من المحتمل لو تولتها ورعتها أن تنظم من شتاتها <<<<<< من غلوائها، ولكنها خشيت العكس، أن تجعلها هي نفسها فوضوية،

ذلك الانحراف الذي يذكرنا بانحراف أوين بالاتحاد الأعظم وجهه الجمعية البريطانية.. الخ

والانحراف الشديد الذي انحرفت إليه عندما اتجه بها أوكونور وجهة مشروع الأراضي، يوضح أنها لم تكن "العقيدة" التي تستحوذ على النفس وتخضعها لها، ولكنها كانت الأقل الذي تشتهي النفس، وقد يمكن أن نثنيها عنه بأمل آخر، فقد غلبت فكرة "شجرة" التين فكرة "الشوكة والسكين"، كما يغلب حب شقراء جديدة حب سمراء قديمة، وقد يمكن الجمع بينهما حتى تشبع كل واحدة منها ناحية في النفس، وبهذا يمكن الجمع بين شجرة التين المريحة، وبين العهد ونقاطه الست.

(١) الإشارة هنا إلى ماكتبه ج. هارفي أحد زعماء التعاهدية في مجلة ديمقراطي لندن London Democrat في ٢٧ أبريل سنة

١٨٣٩م "أن يكون لكل منا بيتاً حسناً ليعيش فيه بحديقته، وملابس حسنة تدفئه وتجعله يبدو محترماً، لكي تجعه سعيداً.

(٢) كان نزلاء دار عمل أندوفر يعملون في جمع العظام وإعدادها لبعض الصناعات، وكانوا من الجوع وسوء التغذية بحيث يتقاتلون على كل "عظمة" عليها بعضاً من آثار الدهن أو اللحم.

وقد أبقينا عليه كما وضعته في الستينيات، مع إني كتبت عن هذه الحركة في الثمانينيات والتسعينيات باعتبارها "الحركة الميثاقية" على أسس أن الميثاق هو محور الموضوع، ولكنني أبقيت على «التعاهدية» ؛ لأن فيها ما يعني «التعاهد» وهو الجانب الشعبي، وهو معنى جوهري، ولعله كان في أعماق النفس عندما أخذت به.